محضر الجلسة رقم 081

التاريخ: الثلاثاء 17 جمادى الآخرة 1444هـ (10 يناير 2023م).
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وإثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، حول موضوع: **"تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية"**.

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
السيدات والسادة المستشارات المحترمات،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع **"تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية"**.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا هذا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بتاريخ 3 يناير 2023، بمشاريع القوانين التنظيمية التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 13.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، في إطار قراءة ثانية بعد تعديل المادتين 5 و10 منه.

وأودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس بالأسبقية، مشروعي القانونيين التاليين:

- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية؛
- مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية بالوظيفة الصحية.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 3 يناير 2023 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 74 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 110 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 15 جوابا.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد، مباشرة مع نهاية هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية؛
- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية؛
- مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

والآن نشرع في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية.

وأعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها 12 سؤالا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة للإجابة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أزول فلاون، أسكاس أمازيغ امباركي.

السيد رئيس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم بداية بتحية تقدير لكل مكونات مجلسكم الموقر، لمواكبتها ورش تكريس الدولة الاجتماعية، الذي يحظى بالعناية المولوية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، كما أنوه بحرصكم الجدي على تتبع وثيرة العمل الحكومي في هذا الشأن وعلى اختياركم موضوع **"تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية"** كمحور لهذه الجلسة الدستورية.

حضرات السيدات والسادة،

إن الأزمة التي شهدها العالم إبان تفشي جائحة "كوفيد-19" كانت أزمة غير مسبوقة، لا من حيث طبيعتها وحجم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها، وبفضل الله وقوته تمكنت السلطات العمومية من التحكم في تدبير مخلفات هاذ الأزمة بشكل ناجع، وكان هذا الأداء موضوع إشادة على الصعيد الدولي، وتميزت تلك المرحلة بدينامية تضامنية جديرة بالتقدير، وكذلك بتعبئة قوية لجميع الفاعلين ومجموع المواطنين والقوى الحية للبلاد من أجل مكافحة آثار الجائحة، في تناغم وانسجام تام مع التعليمات المولوية السامية لجلالة الملك حفظه الله.

إلا أن شدة هاذ التداعيات في سياقنا الوطني ليست وليدة اليوم، ذلك أن وجود مكامن الضعف وأشكال الهشاشة البنيوية في أنماط تدبير بعض القطاعات قد شكل عاملا زاد من حدة الصعوبات التي تواجهها بلادنا، نتيجة التأخير الذي تمت مراكمته في تنزيل أوراش رئيسية، من قبيل تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية وإدماج القطاع غير المهيكل وتعزيز العدالة المجالية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وبغض النظر عن مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، فقد حرصت الحكومة وفق حس وطني جماعي مشترك على اعتبار الأزمة فرصة حقيقية لإجراء تغيير جذري في أنماط التنظيم والتدبير العمومي السائدة في البلاد، وهو التحول الذي يقتضي القيام بإصلاحات هيكلية عميقة كفيلة بالمساهمة في توفير الشروط الملائمة لتنزيل النموذج التنموي الجديد، بهدف التمكن على المدى المتوسط والبعيد من احتواء كل مظاهر الأزمات الراهنة، والمساهمة في إرساء دعائم مغرب أكثر إنصاف وإدماجا وازدهارا وقدرة على الصمود في وجه التقلبات.

فطموح مغرب الإدماج الذي ما فتأت العناية الملكية توليه مكانة الصدارة والاستعجالية، وكآلية مقترحة في صلب النموذج التنموي لتحسين قيادة البرامج الاجتماعية، يبقى رهينا بمدى قدرة بلادنا على الحد والتخفيف من تفاقم التفاوتات الاجتماعية المطروحة، إن على مستوى تعبئة الموارد، أو بلورة أو تنزيل الاستراتيجيات وكذا بمدى نجاعة منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز الروابط الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان لزاما منذ بداية الولاية الحكومية الحالية أن تتجه مختلف الجهود نحو اتخاذ قرارات سياسية حقيقية، تؤسس لمرحلة جديدة، وتخلق دينامية تنموية غير مسبوقة، يكون فيها المواطن هو الشغل الشاغل لورش الدولة الاجتماعية بمختلف مشاريها وسياساتها، وهي المقاربة الكفيلة بإنجاح مشروع الحماية الاجتماعية بمعناه المندمج الذي يوازي بين الحماية كحق من حقوق الإنسان وكسياسة تنموية، تروم تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وبفضل هذا المسعى الطموح والمتجدد، الذي يعكس وضوح القناعة الحكومية ووعيها العميق بكل أسئلة المجتمع وقضاياه الكبرى وانخراطنا خلف الرؤية الملكية المتبصرة، شرعنا في إعادة تموقع مفهوم الحماية الاجتماعية في صلب السياسات العمومية، باعتبارها الركيزة الأساسية لأي عقد اجتماعي يروم إنصاف المواطنين وصون كرامتهم، فضلا عن كونها منظومة في الحقوق من الحقوق الاجتماعية التي تحمي وجود المواطن من تقلبات الحياة وخلال فترات الضعف التي يتعرض لها في حياته والتصدي لكل المخاطر التي يمكن أن تهدد سلامته وتماسكه.

فقد سبق لجلالة الملك أن أعطى تعليماته السامية بمناسبة عيد العرش المجيد سنة 2020 للتسريع في تنزيل مختلف مكونات منظومة الحماية الاجتماعية، معتبرا أن **"توفير حماية اجتماعية لكل المغاربة التي ستبقى شغلنا الشاغل، حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية"**، مضيفا جلالته في نفس الخطاب أن **"الوقت قد حان لإطلاق عملية حازمة لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة خلال الخمس سنوات المقبلة"**. إنتهى كلام صاحب الجلالة.

وهو ما شكل بالنسبة للحكومة منهجا مستنيرا لترشيد الإجراءات المتخذة في هذا الإطار، وهو ما ينسجم مع إحدى التوصيات الرئيسية التي دعا إليها النموذج التنموي الجديد والرامية إلى إرساء قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية الأساسية، تروم تعميم وتوحيد التغطية الصحية الشاملة، لتمكين جميع المواطنين من الولوج لسلة من العلاجات الأساسية، كمدخل مهيكل بإمكانه أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مهم ويعزز لحمة المجتمع وقوة روابطه.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكما هو معلوم، تبين في السنوات الأخيرة بأن بلادنا أمام تحديات كبرى، مرتبطة بضعف التغطية الصحية، بفعل الاختلالات البنيوية التي يعانيها العرض الصحي الوطني، فضلا عن قصور منظومة التأمين الإجباري عن المرض، الأمر الذي نتج عنه شعور كبير بعدم الرضى في أوساط المواطنين.

لذلك، فقد شرعت الحكومة منذ الأسابيع الأولى لتوليها المسؤولية في احترام تام للجدولة الزمنية التي أعلنها جلالة الملك، بمناسبة الذكرى 21 لعيد

العرش المجيد، في إعداد الأرضية المثلى لبناء منظومة حديثة للحماية الاجتماعية ببلادنا وتجاوز مختلف أشكال التشتت التي طبعت البرامج السابقة وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها، سواء من حيث محدودية نسبة التغطية الصحية أو من خلال ضعف آليات الحكامة والتنسيق المؤسساتي.

وهو ما مكننا من بلوغ حصيلة جد إيجابية خلال السنة الأولى، حيث نجحت الحكومة بشكل غير مسبوق في إرساء لبنات تضامن مؤسسي إجباري، سيسهم في توفير الحماية للجميع وصيانة حقوقهم، فضلا عن تيسير سبل الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية في ظروف لائقة بشكل يضمن المساواة بين جميع المغاربة كيفما كانت وضعيتهم المادية والمهنية.

فمن حقنا جميعا أن نفتخر بهذا المستوى المتقدم من العمل الذي تم استكماله والذي يعد بحق ثورة اجتماعية في التعاطي مع القضايا الأساسية للمواطن وفي مقدمتها تكريس الحق في الصحة.

فقد نجحت الحكومة وفاء بالتزاماتها، وقبل انقضاء سنة 2022 في تعميم وتوسيع خدمات التأمين الإجباري عن المرض لتمكين كل المغاربة على قدم المساواة من الاستفادة من خدمات تغطية صحية موحدة، بغض النظر عن فئاتهم الاجتماعية والمهنية.

وبالأرقام، ففي ظرف سنة واحدة، انتقل العدد الإجمالي للمؤمنين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 7.8 مليون فرد إلى أزيد من 23.2 مليون من المواطنين والمواطنات بالإضافة لـ 3.680.000 العاملين غير الأجراء وذوي الحقوق وهاذ الشي اللي تزاد، و9.4 ديال المليون من المستفيدين من (l'AMO[1]) ديال التضامن.

وتماشيا مع ارتفاع أعداد المؤمنين، أبانت معطيات الولوج إلى العلاج عن ارتفاع عدد المستفيدين من خدمات الصندوق، فقد بلغت أعداد ملفات العلاج الخاصة بفئات العاملين غير الأجراء برسم سنة 2022 حوالي 642.700 ملفا، كما تجاوز عدد ملفات العلاج الخاص بـ (l'AMO) ديال التضامن برسم شهر دجنبر الماضي فقط - لأن بدينا في الأول ديال ديسمبر - 53.400 ملفا، إضافة إلى 524.000 تقريبا عملية استقبال بالمستشفيات العمومية، كلفت أزيد من 233 مليون ديال الدرهم.

ولتكريس هذه الإنجازات غير المسبوقة وضمان استدامتها، وسعيا منها لتنسيق عمل كافة المتدخلين المعنيين بتعميم التأمين الإجباري عن المرض، فقد ظلت الحكومة حريصة على تطوير الجوانب المتعلقة بتدبير وحكامة هيئات الضمان الاجتماعي، علاوة على اتخاذ تدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والمالي والمؤسساتي لإنجاح هذه العملية، مع مراعاة التوازن الهيكلي بين الموارد والاشتراكات من جهة، والنفقات والخدمات المقدمة من جهة أخرى، وفق الهندسة القانونية التي تضمنها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، لابد من التنويه بالجهود المبذولة من قبل مختلف المصالح الحكومية وشركائها المؤسساتيين، إن على مستوى قيادة وتنزيل مكونات المشروع أو فيما يخص محدداته التشريعية والتنظيمية.

فعلى مستوى قيادة هذا المشروع المهيكل، تم إحداث لجنة وزارية وأخرى تقنية للسهر على تتبع المشروع وحسن تنزيل مختلف مكوناته، وهكذا فقد حرصت شخصيا على عقد اجتماعات شهرية للجن بين الوزارية للوقوف عن كثب على مستوى تقدم أشغال هذا المشروع والسهر على إرساء تواصل مؤسساتي متناسق وتجنيد كل الأطر والوسائل والآليات اللازمة، عبر تعبئة مختلف الفاعلين المعنيين وضمان استعدادهم الكامل للانخراط في إنجاح هذا الورش، في حين عملت اللجنة التقنية على عقد سلسلة من الاجتماعات الموضوعية، تجاوزت 30 اجتماعا من أجل تتبع تفعيل كافة النقط ذات الطابع التقني والعملي لتعميم وتنزيل هذا الورش في ظروف جيدة.

كما انكبت مختلف القطاعات الوزارية المعنية على إدماج الفئات المهنية والأسر المعنية، وقد تميز هذا المجهود الحكومي بتعبئة مختلف المصالح الإدارية والتقنية، من خلال العمل على إحداث مصالح مختصة مركزيا وجهويا بهدف مواكبة وتيسير الدعامات اللوجيستيكية الكفيلة.

أما على مستوى المواكبة التشريعية والتنظيمية، فقد تمكنت الحكومة من تغيير وتتميم القانون بمثابة مدونة التغطية الصحية اللي جا به السيد وزير الصحة، وإخراج 29 مرسوم تطبيق، وفق مقاربة استباقية مضبوطة كمدخل أساسي لإحداث نظام موحد للتأمين الإجباري على المرض، وهو ما ساهم في تمكين مجموعة من الفئات الجديدة من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا من الولوج لخدمات التغطية الصحية وتأمينهم وذويهم من مختلف المخاطر الصحية وتعزيز استقرارهم العملي والمهني مستقبلا.

بالإضافة إلى هاذ النجاح في تحقيق نقلة نوعية لفائدة 4 ديال الملايين ديال الأسر من الفئات المعوزة، المسجلة في نظام المساعدة الطبية ديال "راميد" (RAMED[2]) والعمل على إدماجهم التلقائي، ابتداء من فاتح ديسمبر، بما يضمن الحفاظ على مكتسباتهم الاستشفائية في المؤسسات الصحية العمومية وتعزيز استفادتهم من نفس الخدمات وسلة العلاجات التي يستفيد منها قطاع أجراء القطاع الخاص وموظفو القطاع العام.

وللتصدي لمختلف الاختلالات التي عرفتها الفترة السابقة، بفعل غياب أنظمة فعالة للحكامة التقنية للتغطية الصحية الإجبارية، فقد تمت تعبئة مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، للقيام بالمراجعات اللازمة لمختلف هياكلها الإدارية وتحديث نمط تدخلها، باعتبارها الهيئة الوسيطة المكلفة بتلقي ملفات المنخرطين الجدد ومواكبة جميع المراحل الأساسية لهاذ الورش، حيث تم تعزيز الهيكلة الإدارية لهاذ المؤسسة والتأهيل ديال الموارد

[1] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

[2] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale.

البشرية، عبر التمكن من إحداث مديرية جديدة تعنى بالشؤون الصحية، مهمتها تقوية مهام الصندوق وإدارة المخاطر الطبية وتطوير شراكات وطنية وأخرى دولية، بما يؤهلها لتقديم خدمات ذات جودة لفائدة المرتفقين.

ولتجويد نوعية تدخلاتها كذلك، تم العمل على إرساء مقاربة تواصلية جديدة لتحسين شروط استقبال المرتفقين، التي تقوم على تحسيس المواطنين والهيئات المهنية بأهمية هاذ الورش الاجتماعي الجديد ومكوناته الرئيسية، علاوة على توسيع تمثيلياتها الترابية وإبرامها اتفاقيات شراكة مع مؤسسات ونقط القرب والحرص على ضمان التوازن المالي للنظام على المدى المتوسط والبعيد.

وهي مناسبة كذلك، للوقوف عن كثب حول العمل الكبير التي تشرف عليه مصالح هاذ الصندوق ديال الضمان الاجتماعي، بفضل المجهودات المبذولة.

هنا تمكن الصندوق من:

- تعزيز نسبة الموارد البشرية عبر توظيف أزيد من 1400 منصب إضافي خلال السنة الماضية؛
- إرساء خطة جديدة للتكوين الأساسي للأطر الإدارية؛
- إحداث مركز لمعالجة ملفات العمال غير الأجراء؛
- إبرام شراكات مع مؤسسات القرب والوساطة، التي ستضطلع بمهام تحديد فئات العمال غير الأجراء وتحويل معطياتهم الشخصية لفائدة الصندوق ديال (CNSS[3])؛
- افتتاح تقريبا حوالي 47 وكالة جديدة للقرب وإطلاق 45 وكالة متنقلة؛
- إحداث 8000 مركز تواصل لتسجيل العمال غير الأجراء الجدد؛
- إحداث 2000 نقطة اتصال لاستقبال ملفات التأمين الإجباري على المرض وإحداث 4000 وكالة قرب خاصة بأداء الاشتراكات، وهاذ الشي ساهم فيه الصندوق ديال (la caisse, la CNSS)، ولكن ساهمو فيه كذلك جميع الوزراء والقطاعات الوزارية المعنية اللي كيهمها هاذ الشي.

كاين بعض الوزارات هي اللي تتاخذ (les dossiers) دبا عند ديال (l'AMO) في (les directions) ديالها وهي اللي تتوصلهم لاسميتو.. وكاين اللي تيتعمل (direct) فمشكورين جميع القطاعات اللي ساهمو بجدية لإنجاح هذا المشروع.

حضرات السيدات والسادة،

إن قناعتنا الثابتة بتأسيس الشروط الضرورية لرسم ملامح عهد جديد من التغطية الصحية لفائدة جميع المغاربة لا يوازيه سوى حرصنا الدؤوب على تثبيت المداخل الإستراتيجية لضمان ديمومته المالية وضبط قنوات الاستهداف بالنجاعة المطلوبة.

ففيما يتعلق بشروط الاستدامة المالية، يجب التأكيد في هذا الإطار أن توسيع الحماية الاجتماعية للعاملين، رهين بمراقبة محكمة لإلزامية انخراط الأجراء وكذا العاملين غير الأجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع الالتزام بمواكبة أرباب العمل لأداء استحقاقات الأجراء في مواعيدها المحددة واتخاذ إجراءات زجرية عند الاقتضاء.

ودعوني هنا أذكر، بأن فعالية واستمرارية هذا التحول النوعي، الذي نتقاسم اليوم ثماره لفائدة أبنائنا وأسرنا ومستقبل الأجيال الصاعدة، يستلزم الحرص على إجبارية أداء الاشتراكات في مواعيدها المحددة، باعتباره نظاما للتأمين المبني على معيار الدخل، حيث أن الفئات الجديدة المشمولة بالمقتضيات ملزمة بأداء واجباتها التضامنية، وفق ما هو محدد قانونا، لضمان الاستفادة من خدمة الرعاية الطبية التي يقدمها، كآلية منصفة لتجسيد مبدأي المسؤولية الاجتماعية والتضامن الوطني.

ولعل هذه المقاربة المبتكرة هي التي مكنتنا من إطلاق برنامج (AMO) التضامن عبر تحمل الدولة اشتراكات الأشخاص غير القادرين على أدائها، لضمان ولوجهم للتأمين الصحي والاستفادة من نفس سلة العلاج التي يستفيد منها المؤمنون الأجراء، مع الحفاظ على المجانية في خدمات القطاع الصحي العمومي.

فمن غير المعقول اليوم أن تستمر الدولة في تحمل نفقات الخدمات الصحية لفائدة العديد من الأنشطة المهنية والمهن الحرة، ما دامت هي قادرة على المساهمة وأداء واجباتها التضامنية، وهو ما من شأنه أن يضعف من وثيرة استهداف الأسر ذات الدخل المحدود والحيلولة دون تحقيق الإنصاف الاجتماعي بشكل عادل.

ومن جانب آخر، ولضمان تحسين حكامة ومردودية مختلف برامج الدعم الاجتماعي، انطلقت الحكومة في تفعيل منظومة الاستهداف الاجتماعي في جميع عمالات وأقاليم المملكة المغربية، بهدف تنويع وتوسيع آليات دعم الفئات الهشة، حيث باشرت الحكومة تنزيل السجلات الخاصة بالاستهداف، عبر تنفيذ مضامين ديال القانون 72.18 الرامي إلى وضع منظومة وطنية لتسجيل الأسر والأفراد الراغبين في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، التي تشرف عليها الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية.

ويأتي هذا التوجه الجديد في تدبير برامج دعم الأسر محدودة الدخل، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، التي حثت على الضرورة الملحة لإعادة هيكلة العرض الاجتماعي لبرنامج الدعم، عبر إصلاح حقيقي للأنظمة والبرامج الاجتماعية المعتمدة حاليا، بغية التأسيس لمسار جديد من العمل الاجتماعي الذي يرتكز حول الجودة من خلال المزيد من الدقة في وضع البرامج وتعميم

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

إجراءات التتبع وتقييم الآثار والتحفيز على الابتكار وعلى تحقيق النتائج، حيث يعتبر التسجيل في السجل الوطني للسكان (RNP[4]) للحصول على المعرف المدني والاجتماعي الرقمي الخاص بهم خطوة اللي لازمة للتسجيل فيما بعد في السجل الاجتماعي الموحد (RSU[5]) لاحتساب المؤشر الاجتماعي والاقتصادي للأسر، والذي يتم اعتماده لتحديد الأفراد والأسر المستحقة والراغبة في الاستفادة من مختلف برامج الدعم التي تقدمها الدولة بشكل شفاف، وفي مقدمتها في المستقبل (l'AMO)، التضامن والتعويضات العائلية التي نشتغل على تفعيلها ابتداء من هاته السنة.

ومن شأن التقيد بهذه الإجراءات الإدارية الجديدة، تعزيز الانخراط الجماعي في إنجاح هذا الورش، ولأجل ذلك خصصت الدولة مصالح للخدمات رهن إشارة المواطنين، وتحرص على مدهم بالمعلومات ومواكبتهم خلال المراحل الإجرائية.

واسمحوا لي هنا أن أشيد كذلك بالعمل الجبار الذي يشرف عليه السادة الولاة والعمال ورجال السلطة وعلى تفانيهم ومجهوداتهم الميدانية وحرصهم الدؤوب على ضمان التقائية التدخلات على المستوى الترابي، مع السهر على مد المواطنين والأسر بالمعلومات الضرورية وتتبع تنزيل هذا الورش في أحسن الظروف وفي أسرع الآجال.

حضرات السيدات والسادة،

إن توفير المداخيل الكبرى لكسب رهانات تعميم الحماية الاجتماعية ببلادنا لن يكون ذا مردودية أو أثر حقيقي على المستوى الميداني دون وجود بنية استشفائية قادرة على مواكبة هذا التحول الاجتماعي، هو ما يلتقي مع إحدى الاختيارات الإستراتيجية للحكومة والتي تهدف إلى إحداث تأطير صحي متكافئ على مجموع التراب الوطني لضمان رعاية صحية مستدامة للجميع ضد الأمراض والمخاطر الصحية بمختلف أنواعها، واستدراك التأخر الهيكلي في هذا المجال، لاسيما ما يتعلق بالبنيات الاستشفائية والأطر الصحية وتطوير قدرات الإنتاج ديال الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية الأساسية.

فعلى الرغم من التطورات المتلاحقة التي عرفها الميدان الصحي بالمغرب خلال السنوات الأخيرة، فقد ظل يعاني من مشاكل بنيوية يتمثل عنوانها البارز في صعوبة الولوج للعلاجات والخدمات الصحية لا ترقى للحاجيات والانتظارات.

كما تتوزع أهم مظاهر هذه الاختلالات المسجلة في ضعف تجهيز المؤسسات الطبية العمومية وارتفاع كلفة الأدوية والعلاج بالمؤسسات الطبية الخاصة، بالمقارنة مع القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والمعوزة.

هذا، بالإضافة إلى عجز المنظومة الصحية على المستوى الجهوي وعدم قدرة العديد من الجهات على التكفل بالمرضى بسبب التوزيع غير العادل للموارد البشرية والمادية على مستوى التراب الوطني، لذلك كان لزاما أن تنصب الجهود الحكومية نحو بلورة مقاربة جديدة لحكامة وتأهيل خدمات القطاع الصحي، باعتباره أحد الأسس الكبرى التي تهيكل تعاقدا مع المواطنات والمواطنين، عبر السعي نحو إعادة النظر في مسار العلاجات الأساسية وإحداث تحول عميق في نوعية الخدمات الطبية المقدمة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية بهذا الخصوص، تقود الحكومة الحالية ورشا إصلاحيا مبتكرا للقطاع، ليكون في مستوى ورش تعميم التأمين الإجباري عن المرض وبرامج الدعم الاجتماعي اللاحقة، تستند مكوناته الرئيسية إلى مضامين القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الذي تم عرضه على أنظار صاحب الجلالة، نصره الله، وحظي بالموافقة من قبل مجلسي البرلمان.

وفي هذا الإطار، أولت الحكومة عناية كاملة لهذا القطاع الحيوي، عبر تحقيق تجاوب فعلي وتعبئة موارد مالية مهمة وتصويب اختياراتها الميزانياتية بدقة وباستباقية عبر الرفع التدريجي من ميزانية الصحة في السنة الأولى والثانية من ولايتها، حيث بلغت 23 مليار و551 مليون ديال الدرهم سنة 2022، يعني بزيادة بين 2022 و2021 ديال 3 دالمليار و741 مليون ديال الدرهم، وهو ما تعزز كذلك من خلال هذا القانون اللي عاد صوتو عليه المالية ديال 2023، ليصل إلى 28 مليار ديال الدرهم، بزيادة قدرها 4.6 مليار ديال الدرهم مقارنة مع السنة الفارطة، ملي كتجمعهم بجوج تقريبا راه احنا فـ 8 مليار ديال الدرهم سنوية اللي تزادت لوزارة الصحة باش تواكب المشاريع ديالها المهمة.

علاوة على تخصيص ما يناهز 9.5 مليار ديال الدرهم لمواكبة 4 مليار ديال الأسر كتستافد من الخدمات ديال (l'AMO)، التضامن، الناس اللي كانو فـ"راميد" ودازو (l'AMO)، كاينة واحد الكلفة اللي هي داخل الدولة اليوم اللي تتقام تقريبا بـ 9 مليار ديال الدرهم اللي هي سنويا، وهي اللي كتضمن ليها الولوج للمؤسسات الاستشفائية على غرار باقي المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية، ما كاينش (deux traitements) كاين (un seul traitement) يعني لجميع الناس اللي خصهم الصحة.

وتجدر الإشارة إلى أن مكونات هاذ المقاربة كتضمن 4 رافعات، 11 إجراء محوري تستهدف تقوية هاذ المنظومة وتعزيزها لتستجيب لمختلف التحديات وضمان نجاح الأوراش الكبرى التي انخرط فيها المغرب.

الركيزة الأولى لهاذ الإصلاح تهدف لاعتماد حكامة جديدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي على كافة المستويات الاستراتيجية المركزية والترابية، وهاذ الشي غا يجي من خلال:

- إحداث الهيئة العليا للصحة لتعزيز مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري على المرض وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية

[4] **R**egistre **N**ational de la **P**opulation.

[5] **R**egistre **S**ocial **U**nifié.

بالقطاعين العام والخاص وإبداء الرأي في مختلف السياسات العمومية الصحية؛

- إحداث المجموعات الصحية الترابية، اللي غادي تعطاها مهمة إعداد وتنفيذ البرنامج الطبي الجهوي والتقوية ديال آلية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- إحداث وكالة للأدوية والمنتجات الصحية؛
- وإحداث والوكالة المغربية للدم ومشتقاته؛
- ومراجعة المهام والوظائف والهيكلة ديال الإدارة المركزية.

في حين تسعى الركيزة الثانية إلى تثمين الموارد البشرية، وهاذو كلهم راه تدارو ليهم (des projets de texte) اللي هوما اليوم راه معروضين على الغرفتين والسيد الوزير غادي يقدم.. قدم شي حاجة بعدا هاذ الصباح، بديتي اليوم، ياك؟ هاذ العشية، هاذ العشية.

الركيزة الثانية تسعى إلى تثمين الموارد البشرية، من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية - حتى هو قانون غادي يكون عندكم - لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام وتقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية وإصلاح نظام التكوين، فضلا عن الانفتاح على الكفاءات وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة كذلك هنا في المغرب ولا في الخارج وحثها على العودة لأرض الوطن.

فبغلاف مالي يفوق 3 مليار ديال الدرهم هذا ما داخلش فهاذيك 8 مليار اللي تكلمت عليها قبيلا ديال (la santé) هاذي 3 مليار ديال الدرهم وقعات الحكومة على اتفاقية إطار تهدف إلى الرفع من عدد مهنيي الصحة من 17.4 لكل 10.000 نسمة المسجل سنة 2021 إلى 24 لكل 10.000 نسمة بحلول 2025، ونوصلو إن شاء الله لـ 45 في أفق سنة 2030، لهذا باش يكون التوافق والمعايير ديال المنظمة العالمية للصحة اللي هي اليوم محددة في 23 من مهنيي الصحة لكل 10.000 نسمة، علاوة على مضاعفة العاملين في القطاع الصحي من 68.000 سنة 2022 إلى أكثر من 90.000 بحلول 2025،(tout ce qui est paramédical)، وهو ما يستدعي الرفع من عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان مرتين وعدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة 3 مرات، (on va tripler le nombre) ديال الناس اللي غادي يتخرجو من هاذ المعاهد، إضافة إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وإحداث 3 كليات للطب والصيدلة و3 مراكز استشفائية جامعية بكل من الرشيدية، بني ملال وكلميم وإن شاء الله الداخلة مازال جاية في الطريق.

أما الركيزة الثالثة، قلنا كاين 4 ديال الركائز، فهي موجهة نحو تأهيل العرض الصحي بما يستجيب لانتظارات المغاربة، بغية تيسير الولوج للخدمات الطبية والرفع من جودتها والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية، عبر التراب الوطني عبر إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتأهيل المستشفيات، ثم التأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات وإحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية.

وأما الركيزة الرابعة هي الرقمنة، (la digitalisation) ديال المنظومة الصحية الوطنية، عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، وذلك في أفق الحرص على تجميع مختلف خدمات المسار العلاجي.

وختاما، أود أن أؤكد لمؤسستكم المحترمة وعبر كل مختلف مكونات الرأي العام الوطني بأن مسألة ترسيخ التقدم الديمقراطي والتنموي لبلادنا كمدخل أساسي لتحول الاقتصاد الوطني وتعزيز الكرامة والعدالة الاجتماعية، لن يتأتى دون مواصلة بذل التضحيات الضرورية والتحلي بروح الإبداع والابتكار وتحقيق التعبئة الجماعية المسؤولية لكل أفراد المجتمع المغربي.

فالمؤكد اليوم أن النموذج الإصلاحي المغربي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك نصره الله، أبان فعلا عن إشعاع استثنائي، وذلك باعتراف واضح على الصرحين الدولي والإقليمي، إذ بفضل قوة وصمود اختياراته استطاع مواجهة تحديات العصر والتحولات الانتقالية التي تعرفها جل المجتمعات، فقد أبانت بلادنا في سنة حافلة بالرهانات والتحديات عن نجاعة خياراتها التنموية ورؤيتها الاستراتيجية، وقد تجلى ذلك من خلال القدرة على إطلاق إصلاحات كبرى اجتماعية، اقتصادية، دون المساس بالتوازن أو المكتسبات، وفق رؤية إصلاحية متجددة في طور دولة المؤسسات.

وبهذه المناسبة، في هذا الختام ديال هذه النقطة الأولى في هذا التدخل الأولي، أريد أن أشكر الجميع يعني الحكومة اللي عملت واحد المجهود اللي هو كبير، وأشكر بالضبط وبالخصوص الوزارة ديال الصحة وكذلك الوزارة ديال المالية، ووزارة الداخلية على واحد العمل كبير اللي قامو به، واللي أشرفت عليه شخصيا، لأنه كما تتشوفو عندك 2 ديال (les piliers)، خصك تعطي للناس (l'assurance) باش تقدر تاخذ (le service) ديالها وتشتغل ويدوز ذاك الشي في أحسن الظروف.

وها انتوما الحمد لله شفتو الأمور كفاش دازت، وخص كذلك باش تكون الصحة ديالنا لا القطاع الخاص ولا القطاع العام، تنشوفو بأن القطاع الخاص الاستثمارات تلو الاستثمارات، هذاك الشي تيفرح راه غاديين له، إن شاء الله، ولكن القطاع العام واحد المجهود كبير اللي غادي يقوم به ابتداء، إن شاء الله، من هاذ (les textes) اللي غادي يكونو عندكم، غادي يخرجو وغادي يمكن ينزلهم، لأن هو بدا وتيشتغل هاذي شهور، وغادي نشوفو، إن شاء الله في هاذ السنوات اللي جاية خصوصا العامين اللي جاية ما غاديش يبان الخدمة هاذ العام كلها، ولكن تبان(dans les deux ans à venir) واحد التحول في النظام ديالنا الصحي، اللي هو غادي يكون جد مهم للساكنة والمواطنين.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

وننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وغير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

وأبدأ بأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بودس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أستغل هذه المناسبة الدستورية الهامة لأهنئ جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بحلول السنة الأمازيغية الجديدة، سائلا المولى عز وجل أن ينعم على جلالته بموفور الصحة والعافية، ويجعلها سنة خير ونماء وازدهار لبلادنا.

كما أهنئكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بهذه المناسبة، ومن خلالكم أهنئ كافة السيدات والسادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارين المحترمين والمغاربة جميعا بهذه السنة، بعدما احتفلتم بها صباح اليوم بمدينة الخميسات.

كما تأتي هذه المناسبة بالموازاة مع تخليد ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، التي تشكل إحدى المحطات الرئيسية من تاريخ الكفاح الوطني، الذي خاضه الشعب المغربي إلى جانب ملوك الدولة العلوية الشريفة، بدءا بجلالة المغفور له محرر الأمة محمد الخامس خلد الله ذكره، والتي جسدت التحام ملك وشعب من أجل الحرية والانعتاق وإنهاء التواجد الاستعماري، مروراً بالملك الراحل الحسن الثاني قدس الله روحه باني المغرب الحديث، إلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي يواصل إنجازات والده، بعدما خلق ثورة في البناء والتشييد على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ونحن في مستهل هذه السنة الجديدة، يحق لنا أن نفتخر بالأداء المتميز لحكومتكم بالرغم من أنها سنة مليئة بالتحديات والإكراهات، سنة اللايقين سنة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، أنهكت بشكل كبير اقتصاد كبريات الدول، سنة التذبذبات المناخية وما صاحبها من جفاف، سنة الاضطرابات السياسية والاقتصادية بين روسيا وأوروبا.

عوامل كلها، خَلَّفَتْ موجات ارتفاع أسعار غير مسبوقة في مختلف المواد الأولية، بالرغم من كل ذلك نعتبرها في فريق التجمع الوطني للأحرار سنة مرجعية في أداء المالية العمومية، سنة الأولويات والإنجازات، سنة إقرار التغطية الصحية بامتياز لكافة المغاربة، رفعتم فيها شعار **"وطن بدون تفاوتات اجتماعية"**، لذلك لابد أن نهنئ أنفسنا وأن نهنئكم، السيد رئيس الحكومة، على إرادتكم القوية في تنزيل ورش التغطية الصحية بمنطق استحضرتم فيه التوجيهات الملكية الصارمة، منطق تجاوزتم فيه التحجج بالإكراهات والتراكمات، كما فعل البعض سابقا لتبرير فشله، واجهتم الأزمة بشجاعة وجرأة وباشرتم الإصلاح بِنَفَسِ التفاؤل، أشرفتم بصفة شخصية على هذا الورش بمنهجية متميزة ومضبوطة وهي:

- المتابعة الدقيقة لتفاصيل إحالة ومناقشة القوانين المرتبطة بالتغطية الصحية، والتي همت كافة فئات المجتمع من خلال إصدارها لترسانة قانونية تشريعية وتنظيمية غير مسبوقة إلى حين نشرها في الجريدة الرسمية؛
- السهر على إخراج مشاريع القوانين المؤطرة للمنظومة الصحية الوطنية، التي تضمنها قانون الإطار وعددها خمسة، مهنئينكم على السرعة القياسية التي خرجت بها، حيث تمت إحالتها على غرفتي البرلمان أواسط الأسبوع الماضي، وسيتم تقديمها مباشرة بعد الانتهاء من هذه الجلسة داخل اللجنة المختصة؛
- توفير موارد إضافية للخزينة لمواصلة الزيادة في ميزانية القطاع وتزويده بالموارد البشرية الضرورية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن هذا المجهود الكبير المحقق في ظرف زمني وجيز، المتميز بالنجاعة والدقة المطلوبتين، يبين بالملموس مدى إصراركم وحرصكم على تنزيل هذا الورش المجتمعي الذي كان بالنسبة للمغاربة مجرد حلم، وهو ما يتطلب منا جميعا أن نصفق له بحرارة معترفين بنجاحكم فيه، فلكم أن تتخيلوا معي، أيها السيدات والسادة، أن تتمكن فئات عديدة من المهنيين كالميكانيكي والنجار والصانع التقليدي والإسكافي، الفلاح، الصياد، الحداد، السائق المهني، الأجير ومختلف البسطاء من مجتمعنا من استرجاع نسبة مهمة من تكاليف الاستشفاء والتحاليل والأدوية، مقابل تأدية واجب اشتراك شهري بسيط.

كما لكم أن تتخيلوا معي أيضا أن تستفيد الفئات المعوزة، التي كانت خاضعة لنظام "راميد"، من نفس المزايا مع تحمل الدولة لواجبات اشتراكهم وتمكينهم من الاستفادة من التعويض الجزئي عن مصاريف العلاج المجراة في المؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص ومصاريف الأدوية والتحاليل الطبية وصور الأشعة وغيرها من الخدمات، التي كانت كلها مؤداة طبقا لِسُلَّةِ العِلَاجَات والنسب المعمول بها، شأنهم في ذلك شأن كل المغاربة والتي ابتدأت منذ فاتح دجنبر الماضي.

لنا أن نفتخر بهذا الإنجاز غير المسبوق من أجل هذه اللحظة التاريخية التي أعلنتم من خلالها، السيد رئيس الحكومة، عن إقرار التغطية الصحية

الشاملة لكافة المغاربة، وهي إحدى أهم الالتزامات التي تعاهدتم على تحقيقها معهم، وهو ما يبين سرعة تنفيذ الحكومة لالتزاماتها حتى تكون على انسجام تام مع طموحات وانتظارات المغاربة.

حكومة حريصة على أن تكون قريبة من المواطن البسيط وتتفاعل مع قضاياه وانشغالاته العادلة، تشتغل بصمت دون أن تكترث لكل أصوات النشاز التي تتحين دائما الفرص لتبخيس عملها، أصوات التشويش وحملات التضليل، التي ينهجها البعض أملا في تحقيق مكاسب سياسية عاجزون عن الإتيان ببدائل لها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن ما قمتم به من إجراءات مُوَاكِبَة لضمان استفادة المغاربة من نظام التأمين الأساسي الاجباري عن المرض يَهدف بالأساس الى تذليل كل الصعوبات التي قد تحول دون استفادتهم من هذا الامتياز، وذلك من خلال إعادة النظر في منظومتنا الصحية وإدارتها بعدما، جعلتم من النهوض بهذا القطاع ورشا مستعجلا، ظل لسنوات مطلبا شعبيا وجماهيريا للاستهلاك فقط، باشرتموه بجرأة كبيرة ليكون دعامة أساسية في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية للمغاربة، عبر الإجراءات التي أعلنتم عليها وهي:

- اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين؛
- ضبط عمل الفاعلين؛
- إعادة النظر في التخطيط الترابي الصحي؛
- تثمين الموارد البشرية والبحث في آليات انخراطها من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام، مع الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن؛
- تأهيل العرض الصحي عبر تيسير الولوج للخدمات الطبية وتعزيز جاذبية المؤسسات الاستشفائية والرفع من جودتها؛
- رقمنة المنظومة الصحية عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية؛
- مواصلة النهوض بالأوضاع المادية للأطر الطبية والتمريضية في سابقة هي الأولى من نوعها، مع استفادة حوالي 19 ألف موظفة وموظف من الترقية في الدرجة والرتبة، وما يعكس الاهتمام الكبير الذي تولونه للموارد البشرية بالقطاع هو اعتبارُكُم أن أي إصلاح لن يتأتى إلا بتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للشغيلة وتحفيزهم؛
- تشييد كلية طب ومستشفى جامعي بكل جهات المملكة، وذلك بتخصيص الميزانية المطلوبة لهذا الغرض، مشيدين بما جاء في مشروع قانون المالية، عبر تخصيص مبالغ إضافية ستمكن من فتح العديد من الوحدات الاستشفائية وإعادة تأهيل 1400 مؤسسة، وهو ما سيمكننا من سد الخصاص بالمناطق النائية.

أليست هذه مرتكزات ثورية تستدعي نقد العشرية السابقة والتي ظل فيها القطاع الصحي ضحية لشعارات؟

ومع ذلك، نرى أنه من الاستعجال معالجة بعض الاختلالات التي تسيء لهذه المنظومة، والتي يجب التخلص منها، وهي معضلة الغيابات المتكررة للأطر الطبية في المناطق القروية والنائية، الأمر الذي بات مقلقا، يستوجب الإسراع بإخراج المرسوم المتعلق بوحدات الحراسة الليلية، مسجلين أسفنا لهزالة التعويضات التي يتقاضاها الممرضون والأطباء في هذا الصدد، ناهيك عن سوء التوزيع والتدبير الذي يعرفه القطاع.

فمن أبرز مظاهره السلبية تمركز أغلب الأطباء بالمدن الكبرى دون مراعاة للعدالة المجالية التي طالما نادينا بها، مؤكدين في هذا الباب على ضرورة إشراك أطباء القطاع الخاص في هذا الورش واستثمار أدواره في تقليص الخصاص، وهنا، السيد رئيس الحكومة، مطالبون بجمع أطباء القطاع الخاص مع العام، ومحو هذا التمييز وجعل الجميع ينخرط في هذا الورش بمنطق يَنْصَهِرُ الجميع في إنجاحه، إذ لا يعقل أمام كل هذه الجهود أن يبقى هذا التقسيم غير المبرر وما يصاحبه من نقاش عقيم حول أدوار كل منهما، علما أنهما يؤديان نفس الدور ونفس الوظيفة، مع إعادة النظر في طريقة انتخاب الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء من خلال الإسراع في تعديل القانون المؤطر للهيئة.

مستحضرين أيضاً ضرورة إصلاح السياسة الدوائية ومراكز تحاقن الدم بضمان ولوج الفقراء إليها وفق نظام الوكالات، بحيث أن هاتين الوكالتين ستوفر الجودة والسلامة للدم ولجميع الأدوية والمنتجات الصحية، وستقلص التبذير، وهو ما يفرض عَلَيْكُمْ تعزيز الصناعة الوطنية للأدوية، وتحيين الترسانة القانونية الوطنية الخاصة بالدواء والصيدلة وإقرار حكامة تدبيرية تتوخى النجاعة، تهدف إلى توحيد إجراءات المناقصات، مع إصلاح الصندوق الخاص بالصيدلية المركزية، وهو ما كنا ننادي به دائما من هذا المنبر أثناء مناقشتنا لميزانية قطاع الصحة في أفق مواصلة الإصلاح الضريبي على الأدوية، الذي طالب به فريق التجمع الوطني للأحرار في العديد من المحطات بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية، بتنسيق مع وزارة المالية، والتي تفاعلت مشكورة بشكل إيجابي مع مقترحاتنا، كالإعفاء الذي شمل دواء الفيروس الكبدي والسرطان والصَّمَم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن كل هذا الرصيد الاجرائي المنجز في سبيل تمكين المغاربة من التغطية الصحية الإجبارية بجميع فئاتهم وحمايتهم من المخاطر التي تهدد صحتهم، معتبرين هذا الإنجاز أحد ركائز الدولة الاجتماعية، وهو ما يذكرنا بما حققتم في وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات من إنجازات خرافية والتي ظلت لسنوات طابوهات.

متأكدون بأنكم ستسعون إلى إصلاح باقي القطاعات الأخرى بِنَفْسِ المنطق وبِنَفْسِ الروح، في أفق تحقيق إصلاح شامل للمرفق العام، الذي يحتاج اليوم نَفَساً تدبيرياً جديداً يرتكز على الشجاعة والفعالية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود بداية أن أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن كافة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بالتهاني الحارة لكافة المواطنات والمواطنين بمناسبة حلول رأس السنة الأمازيغية، متمنيا من العلي القدير أن يديم الصحة والعافية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأن يحفظ بلادنا من أي مكروه، وينعم على شعبنا بالتقدم والازدهار.

وبهذه المناسبة أود ونثمن عاليا المبادرة التي انطلقت اليوم بمدينة الخميسات والرامية إلى إطلاق مشروع تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تعيش المملكة المغربية في هذه المرحلة من تاريخها سلسلة ذهبية من الإنجازات الوطنية، تحت القيادة السامية والرؤية المتبصرة والاستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فإذا كُنا قد أَبْهَرنا العالم مُؤخرا بمُستوانا الرفيع في كل من رياضة كرة القدم في مونديال قطر 2022 وتأهل المنتخب المغربي للمربع الذهبي، وذهبية رياضة ألعاب القوى 2022 لـ 3000 متر موانع وفي مجالات أخرى، فإن هذه الإنجازات لها أرضية خصبة تغذيها في السياسة والاقتصاد كما تُغذيها في الثقافة والاجتماع، فكل إنجاز هو وليد رؤية متبصرة، وعمل عميق ودؤوب وجاد.

لذلك، يجب ألا ننسى أن المملكة المغربية استطاعت أن تُحول أزمة "كوفيد-19" إلى لحظة وعي وطني، شكل رافعة لسياسة وحدت المجتمع من أجل نموذج تنموي جديد.

وبعد "كوفيد-19" مباشرة، لم يتردد جلالة الملك حفظه الله في إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري، مُعبرا بذلك عن إيمانه العميق بالديمقراطية كخيار وحيد للحياة السياسة المغربية، وبالفعل كان إنجاز انتخابات تعددية أفرزت خريطة سياسية حزبية واضحة أعطت للمغرب حكومة منسجمة قوية لها برنامج اقتصادي واجتماعي وبيئي لا سابقة له، وكانت بالفعل هذه الحكومة حكومة الشجعان وحكومة النتائج، حيث ما إن تسلمت مقاليد القرار الحكومي، حتى اشتغلت في ظروف دولية جد صعبة، وكان إنجاز الحكومة أن تمسكت ببرنامجها الإصلاحي، ومضت في تنزيل الدولة الاجتماعية وسياسة تحافظ على التوازن الماكرو-اقتصادي وتحمي القدرة الشرائية للمواطنين.

واليوم ها نحن نناقش معكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، مقتضيات وواقع السياسة الاجتماعية ببلادنا.

لقد قال جلالته في خطابه، بمناسبة عيد العرش المجيد، بتاريخ 31 يوليوز 2021 "...**إن العناية التي أعطيها لصحة المواطن المغربي، وسلامة عائلته، هي نفسها التي أخص بها أبنائي وأسرتي الصغيرة**" (انتهى خطاب صاحب الجلالة)؛ لذلك قام جلالته بتحديد استراتيجية ثاقبة لبناء أسس الدولة الاجتماعية وفي قلبها تعميم التغطية الصحية الأساسية لفائدة كل المغاربة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشهد كل العقلاء وكل النزهاء على أن الحكومة الحالية عملت بكل طاقاتها وكفاءاتها، وجندت كل إمكانياتها وقُدراتها لإقرار سياسة اجتماعية واقعية ومستدامة لبناء أسس الدولة الاجتماعية، فأهداف التغطية الصحية والاجتماعية لم تبق في سياسة الحكومة شعارا فقط، بل تُرجمت على أرض الواقع بتدابير مالية وقوانين ومراسيم ومؤسسات أعطت للفئات الشعبية المختلفة مُكتسبات عديدة وفعالة من أجل حماية الحق في الصحة، وهذا إنجاز عظيم وتاريخي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نُزكي باعتزاز ونُثمن عاليا، ونتفاعل إيجابا مع ما جاء في عرضكم القيم حول تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، كما نُثمن بافتخار التزامات الحكومة بتفعيل توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في إقرار الدولة الاجتماعية، والذي يهدف إلى توفير التغطية الاجتماعية والصحية لما يزيد على 22 مليون مغربي - أعيد 22 مليون مغربي - كانوا لا يتوفرون قبل 2022 على أي حماية اجتماعية، وبما أن العرض الذي قدمتموه اليوم، يحمل العديد من المؤشرات الإيجابية والتي تحمل الصدقية، وتتحلى بالنجاعة على مستوى حُسن التنزيل والقدرة على البرمجة والتفعيل، حيث نعتبر ما تحقق وما سيتحقق يُشكل ثورة اجتماعية مغربية حقيقية ومُميزة، على ثلاثة مستويات:

أولا، ثورة في سياق دولي حالي، سِمَتُه البارزة عدم الاستقرار الجيو سياسي وعدم اليقين الصحي والبيئي؛

ثانيا، ثورة بالمقارنة مع تجارب دولية، حيث أن المغرب والحمد لله قطع أشواطا كبيرة خلال السنتين الماضيتين على مستوى مختلف التصنيفات الدولية ذات الصلة بالمنظومة الصحية؛

ثالثا، ثورة على مستوى الإنجازات والالتزامات الواقعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نثمن عاليا وبفخر واعتزاز ما حققته الحكومة مظهرة عزمها القوي على تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، إذ نسجل:

أولا، تخصيص أزيد من 9.5 ملايير درهم من ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023، وجهت لتحمل أعباء الاشتراك في التغطية الصحية الإجبارية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك؛

ثانيا، تتحمل ميزانية الدولة كافة تكاليف علاج واستشفاء هؤلاء الأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك في المؤسسات الصحية العمومية، خصوصا المتعلقة بالأمراض المزمنة والمكلفة، وهو ما يضمن إخراج 4 ملايين أسرة - أعيد 4 ملايين أسرة - في وضعية هشاشة؛

ثالثا، الوفاء بالتزام الحكومة بتحسين الوضعية المادية للأطر الطبية؛

رابعا، فتح باب التأمين الصحي والمعاش لفائدة 3 ملايين مواطن ومواطنة، وهو ما سيضمن التأمين الصحي وتوفير المعاش لفائدة ما يناهز 8 ملايين مغربي ومغربية؛

خامسا، فتح باب التأمين والمعاش أمام ما يقرب من 11 مليون مغربي ومغربية وذوي الحقوق المرتبطين بالخدمات وسلة العلاجات نفسها التي يستفيد منها أُجراء القطاع الخاص وموظفو القطاع العام؛

سادسا، تسريع وثيرة الاشتغال من أجل إخراج السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد سنة 2023 عوض 2025.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبحت الأوراش الكبرى ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تفرض علينا جميعا كأحزاب سياسية وكحكومة وشُركاء اجتماعيين ومؤسسات دستورية التحلي بالإخلاص وبالعمل الدؤوب بالنية ثم النية وما يرافقها من ضرورة الانخراط الايجابي والفعال في مواكبة هذه الأوراش، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، ومراعاة الأجندات الزمنية لتحقيقها، لكي نحقق آمال الأمة المغربية ورؤية جلالة الملك والتزامات الحكومة.

ومن أجل ذلك كله نُنوه ونُثمن عاليا ما حققته الحكومة الحالية من ثورة اجتماعية غير مسبوقة في تفعيل كل هذا، فنجاح الحكومة هو نجاح المملكة المغربية، وأقول لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، "سير – سير – سير.." من أجل تغطية صحية وحماية اجتماعية للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعتذر عن المقاطعة.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زملائي وزميلاتي المستشارين،

في البداية، لابد أن أهنئ الشعب المغربي بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجدية، متمنيين المزيد من الرفاهية والأفراح، تحت القيادة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتفاعل مع جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ولعرض وجهة نظر الفريق ومن خلاله حزب الاستقلال في موضوع تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية.

بداية، لابد أن نشيد عاليا بأن الصحة اليوم قد أصبحت في صلب وأولوية السياسات العمومية في حكومتكم، مما من شأنه أن يساهم في تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، بقيادة ورعاية جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

واليوم، وبفضل تسريع الحكومة لوثيرة الاشتغال من أجل إخراج السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد سنة 2023 عوض سنة 2025، سيساهم ذلك في تيسير التنزيل الأمثل للمنظومة الصحية.

كما نسجل المجهود التشريعي غير المسبوق في إعداد الترسانة القانونية المتعلقة بورش إصلاح المنظومة الصحية: القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، مشاريع القوانين الخمس، المجموعة الصحية الترابية والوظيفة الصحية والهيئات العليا للصحة والوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة الوطنية للدم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، ومن منطلق إرادته للمساهمة في تفعيل وإنجاح هذا الورش الملكي الاستراتيجي التنموي، بالنظر إلى حجم وقيمة النتائج المحققة والإجراءات والمشاريع والتدابير المتخذة، فإن إنجاح تعميم التغطية الصحية وتحسين شروط ولوج المواطنين إلى الخدمات الصحية يستوجب، فضلا عما سبق، العمل على التأهيل الحقيقي للنظام الصحي الوطني وتجاوز النواقص المتراكمة منذ سنوات.

وتفاعلا مع مداخلتكم، السيد رئيس الحكومة، أوفيكم ببعض النقط التي نعتبرها أساسية:

أولا، ضرورة العمل على مراجعة التعرفة المرجعية الحالية، والتي تحول دون تحقيق العدالة الصحية المأمولة، ذلك أنها من إقرارها سنة 1998 وأيضا مراجعة سنة 2006 كان من المقرر أن تتم إعادة النظر فيها بشكل دوري كل 3 سنوات، خصوصا وأن العديد من العلاجات والأمراض كانت خارج نطاق التعرفة، علاوة على أن عددا من الأمراض لا تشملها التغطية لكل من (la CNSS et la CNOPS).

أضيف إلى ذلك أن حتى الاتفاقية ديال 2020 كانت تشمل فقط الإنعاش والفحوصات الطبية، ومع ذلك لم تجد طريقها إلى التفعيل، وهو أمر أصبح اليوم متجاوز في ظل السعي إلى تعميم التغطية الصحية، لذلك نعتبر أن مراجعة التعرفة المرجعية هي حماية القدرة الشرائية للمواطنين، الذي يتحمل أزيد من 50% من مصاريف العلاج، وهو ما من شأنه تسهيل الولوج المشمولين بالتغطية الصحية للمستشفيات العمومية والخصوصية، وفق تكلفة العلاج الحقيقية والمعقولة والمتناسبة مع المصاريف الحقيقية للعلاج.

ثانيا، السيد رئيس الحكومة، ضمان العرض الصحي العادل والمنصف على مستوى مجموع تراب المملكة يحد من التفاوتات المجالية، من خلال إحداث وتوطين البنية التحتية والمنشآت الصحية، وكذا التجهيزات البيوطبية في إطار خريطة صحية جهوية للقطاع العام والخاص، تسمح بتحديد أولويات الاستثمار في مجال الصحة والحماية الاجتماعية على مستوى كل الجهات، بما يساهم في تعزيز العرض الصحي الجهوي وتقليص الفوارق المجالية.

وهنا لابد من العمل على وضع تدابير مشجعة تحفيزية لفائدة القطاع الخاص للتوجه نحو الجهات التي تعرف خصاصا في الخدمات الصحية، وفقا لدفتر تحملات دقيق وذلك لتشجيع الاستثمار في المناطق والجهات التي تعرف ضعفا في العرض الصحي، لأن الاستثمارات التي نراها اليوم، السيد رئيس الحكومة، تتركز أساسا على المدن الكبرى، طنجة، الرباط، فاس، الدار البيضاء، مراكش، إلى غير ذلك، وهاذ أمر لا يحترم العدالة المجالية، ولذلك الخريطة الجهوية والوطنية أصبحت شيئا ملحا، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

ثالثا، السيد رئيس الحكومة، أن التغطية الصحية استمراريتها ترتكز على الأداءات المخصصة من طرف الدولة، مع مراعاة التغيرات في الأثمنة للمعدات الطبية والمستهلكة، مع احتمال ارتفاع مصاريف العلاج، وهنا نريد أن نعرف كيف ستتعامل الحكومة مع هذه المتغيرات؟ كما أن تحصيل مستحقات الانخراط الأساسي في التوازنات المالية دون.. وأن تنظيف قواعد البيانات المستفيدين من "راميد" مسألة أساسية حتى يكون التعميم عاما وشاملا.

إن نجاح هذا الورش الكبير رهين بنشر فعال لهذا الإصلاح والحكامة الجيدة والمراقبة المستمرة وصيانة المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية.

رابعا، الموارد البشرية: السيد رئيس الحكومة هذا مشكل دولي، وليس مشكل خاص بالمغرب، ولكن لابد أن نأخذه بعين الاعتبار، لأنه أساسي في نجاح التغطية الصحية، اليوم 600 إلى 800 طبيب ترحل إلى الخارج سنويا، وهنا لابد من إيجاد ميكانيزمات لوضع الحد من هذه الهجرة والرفع من وثيرة تكوين الأطباء، مع الحفاظ على جودة التكوين، مع الحفاظ في جودة التكوين.

إن تسريع شراكة القطاع العام والخاص ومراجعة القانون لإعطاء الحق للطبيب في مزاولة مهنته في جميع التراب المغربي سوف يساهمان - لا محالة - في رفع جودة العلاج وتقليص الخصاص في الجهات التي تعرف نواقص جد مهمة.

خامسا، سياسة وقائية: هذه حجر أساسي في سياسة الحد من التفاوتات المجالية الاجتماعية في الصحة وتطوير السياسة الوقائية هو عنصر أساسي في التحكم في مصاريف العلاج والحد من تطور الأمراض المزمنة.

سادسا، المعاقين: هذه الفئة من مجتمعنا لابد أن تحظى بالتفاتة محددة في المنظومة الصحية، وهذا شيء لا نجده مع الأسف، وأملنا فيكم، السيد رئيس الحكومة، كبير لإعطاء هذه الشريحة من المجتمع المكانة التي تستحقها.

وأخيرا، في الختام، السيد رئيس الحكومة المحترم، نريد من تاريخ جلسة اليوم 10 يناير أي قبل يوم واحد من احتفال الشعب المغربي ذكرى 11 يناير، والتي أبان فيها الشعب المغربي على القيم الوطنية العالية في الدفاع عن الوطن وعن دولة الحق والقانون، وبنفس هذه القيم نراهن عليكم، السيد رئيس الحكومة، لتسريع وثيرة الإصلاح وإحداث القطائع الضرورية، حتى نكون في مستوى اللحظة الفارقة التي تعيشها البلاد، في مستوى رهانات الدولة الاجتماعية، التي ينشدها المغاربة ملكا وشعبا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار، عندك 7 دقايق.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

بداية، نود في حزب الحركة الشعبية وانطلاقا من مرجعيتنا التاريخية الأصيلة، الموسومة بالدفاع على قضايا اللغة والثقافة الأمازيغية، أن نرفع التهاني إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس ولكافة أطياف الشعب المغربي بحلول السنة الأمازيغية الجديدة.

السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي من أجل التفاعل مع مداخلتكم بخصوص تنزيل ورش الحماية الاجتماعية بكل روح بناءة وإيجابية، بعيدا عن كل صيغ المعارضة العدمية والتجاذبات السياسية الضيقة، المغاربة كاملين اليوم جل اهتمامهم مسلط على طريقة تنزيل الدولة لهذا المشروع الملكي الضخم.

سيدنا الله ينصرو في خطاباته بتواريخ 27 يوليوز 2020 و20 غشت من نفس السنة وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة، أكد على ضرورة تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة، وكنعتاقدو في حزب الحركة الشعبية بأن هذا المشروع ليس فقط وليد هذه التواريخ، وإنما هو تتويج لواحد البرنامج مجتمعي، اللي ما فتئ جلالته يولي اهتمامه منذ توليه العرش.

دستور 2011 في فصله 31 نص على أن الدولة مدعوة إلى تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية.

نفس الدستور أقر لمجلسنا هذا من منطلق تركيبته المتنوعة والمتكونة من ممثلي أرباب الشغل، النقابات، الجماعات والجهات والغرف المهنية، السبق في اقتراح ومناقشة القضايا والسياسات ذات الطابع الاجتماعي.

كيفما سبق لي قلت، السيد رئيس الحكومة، نحن كمعارضة وطنية مؤمنون أن تجويد القوانين المنظمة والحكامة في تنزيل هذا الورش غادي يكون له الوقع الكبير في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

جائحة كورونا أظهرت بما لا يدع مجالا للشك مدى عمق الإشكاليات الاجتماعية، عندنا 5 ملايين ديال الأسر اللي تتعيش في وضعية هشاشة، عندنا أكثر من 60% من الساكنة مسجلة في وضعية فقر، 53% منهم في الوسط القروي.

عودة إلى القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية 09.21 نعتقد أنه جاب واحد 4 النقط، اللي ما يمكن لنا إلا نثمنوها، ونتمناو لكم تنجحو في تنزيلها:

1- تعميم التغطية الصحية على 22 مليون مغربيا ومغربية؛
2- تعميم التعويضات العائلية على 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛
3- توسيع الانخراط في نظام التقاعد لـ 530 (المقصود 530.000) مغربي اللي تيشتغلو في القطاع غير المهيكل؛
4- تعميم التعويض على فقدان العمل.

هاذ الشي كامل ما غاديش يخلينا أننا ما نذكروكومش أننا كنا كنتمناو وفي إطار شمولية الورش، تفعيل الحكومة لالتزاماتها من منح المسنين، اللي تيبلغ السن ديالو 65 سنة وما فوق التعويض ديال 1000 درهم اللي سميتوه بمدخول الكرامة، اللي وعدتو به أنكم تبداو في المنح ديالو 3 الأشهر الأخيرة ديال 2022.

نسجل أيضا التأخير في تعميم السجل الاجتماعي الموحد على جميع جهات المملكة، طبيعي أن هذه التجربة اللي بدات في مدينة الرباط والقنيطرة تؤشر عليها العديد من الإشكاليات والصعوبات، كنتمناو أن الحكومة ديالكم تكون وضعت واحد البرنامج باش يتعمم هاذ البرنامج على جميع جهات المملكة، كمنطلق لتنزيل معقلن للدعم.

منظومة الحماية الاجتماعية في صيغتها الحالية تتعرف واحد التضخم على مستوى البرامج والمبادرات والمتدخلين، كنهضرو على 14 وزارة، واحد 8 ديال المؤسسات تحت الوصاية، أليس من الأجدر اليوم أن يكون عندنا واحد الإطار مؤسساتي اللي غادي يضمن لنا الالتقائية في المشاريع ديال هاذ الوزارات والمؤسسات، تفاديا لهدر الزمان والجهد والوقت؟

السيد رئيس الحكومة،

ورش تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة خلال الفترة 2021-2025 كيتطلب 51 مليار درهم سنويا، 23 منها سيتم تحويلها من ميزانية الدولة العامة، كنطلبو منكم توضيحات، كيفاش غادي تقدرو تعبئوا الفرق ديال هاذ المبلغ؟ ورجوعا للرقم المرصود سلفا، نتساءل على مدى قدرة الميزانية العامة للدولة المحدودة الموارد على الالتزام بحصتها السنوية منه؟

السيد رئيس الحكومة،

من أهم معيقات نجاح هذا الورش، هو أن مختلف الصناديق والمؤسسات ذات الصلة كالصندوق المغربي للتقاعد، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبشهادتكم في آخر وقوف ليكم فهاذ المنصة، أكدتو على أنها في وضعية إفلاس أو مقبلة على الإفلاس، كنستغل الفرصة باش نسائلكم، السيد الرئيس، على الوصفة ديال الحكومة ديالكم من أجل إصلاح هاذ الصناديق، بعيدا عن جيوب الأجراء والموظفين البسطاء.

نقطة مهمة، أود أن أشير إليها وهي إشكالية استرداد مساهمات المنخرطين المحددة فـ 70% بناء على التعرفة المرجعية، زملائي المستشارين اللي سبقوني تحدثو عليها، وأنا شخصيا تابعت التصريح ديال وزير الصحة، الأسبوع الماضي اللي هو كنعتقد حتى هو متوافق معنا على أن حال الوقت باش يتم المراجعة ديالها، لا فيما يخص الاستشارة الطبية ولا فيما يخص الأدوية اللي كتعتمد التعرفة على الأدوية الجنيسة، وهنا إلى كنتحدثو على الأدوية الجنيسة، كنعتقد أن دور الوزارة اليوم أنها تدعو الأطباء والمؤسسات الطبية أنها إلى كانت هاذ الأدوية فيها نفس القيمة العلاجية اللي فالأدوية الأصلية، ما فيها باس أنها توصف من الأول بنفس الشكل بالنسبة للصيادلة.

فالمداخلة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، تحدثتو على الاعتماد وعلى المراهنة على القطاع الخاص من أجل حل هاذ المعضلة اللي كنعانيو منها معضلة الصحة، فالقطاع الخاص كيفما كنعرفو جميعا هو مبني على واحد

الرأسمال اللي خصو يخلق واحد الثروة، كنتمناو أن الدولة تخلق واحد الإطار، واحد الميثاق شرف ما بين الدولة والمواطن فهاذ القطاع، باش الأثمنة اللي كتفرض على المواطنين اليوم اللي كيقصدو هاذ القطاع ما تكونش باهظة ومكلفة.

أعاننا الله جميعا لكي نكون في خدمة العباد والبلاد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نناقش اليوم في الجلسة الدستورية، موضوع "تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ الدولة الاجتماعية"، من منطلق مساهمتنا إلى جانبكم وجانب كل مكونات الشعب المغربي من أجل إنجاح هذا الورش الذي سيمكننا جميعا من ترسيخ وتعبيد الطريق الصحيح للدولة الاجتماعية، القادرة على الإجابة على متطلبات المواطنين والمواطنات المغاربة وانتظاراتهم.

لقد عبرنا كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين، أننا معارضة وطنية مسؤولة، لا نتبنى الغوغائية كأسلوب للمعارضة من أجل المعارضة، بل كان نهجنا واضحا في نقد ما يمكن انتقاده ودعم ما يمكن دعمه، مبنيا على أولوية مصلحة المواطن المغربي، فوق أي مزايدة سياسوية، وهو ما أكدناه في مواقفنا أثناء مناقشة مشروع قانون-إطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

السيد الرئيس،

إننا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وانطلاقا من أدبياتنا ومرجعياتنا نعتبر أن بناء الدولة الاجتماعية جزء من هويتنا السياسية وبرنامجنا المجتمعي الذي ناضلنا في سبيله على امتداد مسارنا السياسي، وهي عملية تتطلب عملا جماعيا تضامنيا بين كل مكونات المجتمع المغربي، دولة وأحزاب ونقابات ومجتمعا مدنيا، بإستراتيجية واضحة المعالم قائمة على الشفافية والتشاركية لبلورة خطة تنموية شاملة متكاملة ترمي إلى تطوير مستوى عيش المواطن وتحقيق مجتمع تكافؤ الفرص يسمح للمواطنين دون تمييز في تحقق أحلامهم وطموحاتهم دون خوف ودون معوقات.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في لحظة فارقة في تاريخ المغرب الذي أجمعنا جميعا، ومعنا جلالة الملك نصره الله وأيده، على موقف واحد منذ قطعنا بنجاح أزمة جائحة كورونا والتي لازالت تداعياتها قائمة وتهدد الرجوع، أن مغربا اجتماعيا جديدا يبرز للوجود وأن الأولويات الاجتماعية هي المحرك في كل عملية سياسية، أولوية ضمان صحة جميع المواطنين داخل أرض الوطن، كحق دستوري لا يعلى عليه، يتم تنزيله بكل مسؤولية تنزيلا كاملا عبر تحمل الحكومة مسؤوليتها السياسية التي سندعمها بكل أريحية وبمبدئية مطلقة من خلال التدابير والقرارات الوطنية المنصفة والعادلة التي ستتخذها.

السيد رئيس الحكومة،

تشهد العديد من الدول هزات اجتماعية، منها ما هو محدود ومنها ما هو شامل، يهدد مستقبل هذه الدول، ومن بينها دول في محيطنا الإقليمي وحتى بعض الدول التي كنا نعتبرها من الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا.

جوهر هذه الهزات الافتقار إلى تصور واضح المعالم لمفهوم الدولة الاجتماعية، عالم اليوم عالم متشابك ومترابط أبانت عنه تأثيرات الأزمة العالمية في شقها المالي عبر تصاعد حجم التضخم، ومنها كذلك تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية التي تخفي الصراع الدولي الشرس بين الشرق والغرب في صورته الجديدة.

وبالتالي، نجد أنفسنا لحماية بلدنا من هذه التأثيرات، مطالبين بإنجاح الدولة الاجتماعية عبر تنزيلها بأرض الواقع بمقومات وطنية وعلمية، غير أننا بقدر انتصارنا لهذا المشروع الوطني الطموح بقدر ما نخشى عليه من الحسابات السياسوية الضيقة أمام تسجيلنا لغياب التضامن الحكومي الواضح والمطلق المفترض في عدد من الملفات، وأمام تصيد مكونات الأغلبية لزلات وهفوات بعضها البعض، بل وانصراف بعض مكوناتها لانتقاد أداء وزراء بعينهم في مشهد يوحي بتفكك الأغلبية الحكومية، وفي أحسن الأحوال عدم قدرتها على كسب الرهانات الكبرى للبلد.

إن نجاح ورش الحماية الاجتماعية يتطلب أغلبية منسجمة وأحزابا قوية ومتعافية تنظيميا قادرة على الدفاع على الأوراش المفتوحة وتسويقها للمواطنين لضمان انخراطهم القوي والمسؤول في إنجاحها، وفي مقدمتهم العامل والمشغل، وهو ما لن يتأتى إلا عبر مقاربة اجتماعية مبنية على مرجعية اجتماعية ديمقراطية واضحة، منطلقها ومنتهاها توزيع عادل للثروة الوطنية.

وختاما، لا أفق لأي نجاح لمشروع الدولة الاجتماعية إلا بلحمة وطنية متينة تعزز سياسيا بجبهة وطنية صلبة غايتها تحقيق النمو والازدهار والرفاه بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أباحنيني:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، التي خصصها مجلسنا الموقر لموضوع يكتسي أهمية بالغة، سيما من خلال العناية والإشراف الشخصي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على ورش الحماية الاجتماعية الذي يعد ثورة اجتماعية هادئة، وأحد أهم تجليات الدورة الاجتماعية.

وعطفا على ذلك، يهمنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تقديم الملاحظات التالية:

لا يسعنا إلا التعبير عن تقديرنا لعمل الحكومة فيما يتعلق بتنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، حيث انكبت بكل جدية منذ تنصيبها على هذا الملف، سواء من خلال إصدار المراسيم أو إعادة مشاريع قوانين ذات الصلة، وإعداد كل ما يجب إعداده كي يمضي هذا الورش كما أراده صاحب الجلالة حفظه الله.

والشكر موصول كذلك لسائر المؤسسات العمومية والسلطات العمومية والإدارات الترابية التي عملت بلا كلل ليتم احترام الجدولة الزمنية لهذا الملف.

وهنا لا يمكننا إلا التذكير بأن مجلس المستشارين ومواكبة منه لهذا الإصلاح الشمولي، عمد إلى تكوين مجموعة موضوعاتية مؤقتة خلال السنة الماضية، أعدت تقريرا بالغ الأهمية يتناول موضوع الأمن الصحي، ندعو الحكومة إلى حسن استثمار الخلاصات والتوصيات المهمة التي انتهى إليها.

نحن ندرك أن المقاربة الجديدة التي تنهجها الحكومة لإصلاح القطاع الصحي حتى يكون قادرا على مواجهة الأعباء والالتزامات الناجمة عن تعميم التغطية الصحية، تتجاوز المقاربات الجزئية التي تمت تجربتها في الماضي، لينفذ إلى عمق الإشكاليات الكبرى والمرتبطة بشكل أساسي بمعضلة الحكامة المؤسساتية والتدبيرية، ومع تقدير الوعي الحكومة بذلك، إلا أننا ندعو للتسريع برقمنة المنظومة الصحية، والتي نعتقد أنها ستساهم في تعزيز الشفافية، وما يرتبط بها في جميع مستويات المنظومة الصحية ببلادنا.

ووضعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية 10 أهداف وطنية للشروع في إصلاح المنظومة الصحية، وقد جعلت من بينها تثمين الموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي وتأهيلها عبر إرساء وظيفة صحية، ومع تثميننا لكل ما يتم القيام به في هذا المجال، سيما الأجواء الإيجابية التي يمضي فيها سير الحوار القطاعي، إلا أن شغيلة القطاع تتطلع إلى التنفيذ الكامل لاتفاق 24 فبراير 2022، ومازالت تنتظر الإنصاف من الحكومة التي جعلت إصلاح قطاع الصحة في مقدمة أولوياتها، وهو الأمر الذي لا يمكن بلوغه دون إنصاف الشغيلة، نعم الإنصاف الآن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة مطالبة بمضاعفة المجهودات التي تبذلها لسد الخصاص الكبير في الأطر الصحية، وكذا محاصرة نزيف هجرة الأطباء والأطر الصحية إلى الخارج.

هذا، ناهيك عن الحاجة الملحة إلى ضمان التوزيع العادل للموارد البشرية على كافة جهات البلاد، ضمانا للعدالة الاجتماعية والحق في الصحة.

إن المجهود الوطني الكبير والضخم الذي تم القيام به يجب أن يشعر به المواطنين والمواطنات عند الولوج للمستشفيات العمومية والمصحات الخاصة، والحال أن هذه المرحلة الانتقالية عرفت بعض الصعوبات التقنية، خصوصا للفئات التي كانت مسجلة في نظام "راميد" عند ولوجها إلى بعض المصحات، لذلك فإن من مسؤولية الحكومة العمل على ضمان تقيد المصحات الخاصة بالقانون وتغليب المصلحة الوطنية ومراعاة القدرة الشرائية على ذلك.

إن الشغيلة المغربية تتطلع بكثير من الآمال إلى تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض عن فقدان الشغل، سيما مع الارتفاع المهول للحالات غير القانونية، بل وغير الأخلاقية لتسريح العمال والعاملات وهو الأمر الذي بات يفرض أكثر من أي وقت مضى التفكير الجدي في خلق أقسام خاصة بنزاعات الشغل لدى المحاكم، وذلك بالنظر للبطء الكبير المسجل في العديد من قضايا التسريح وفقدان الشغل المعروضة على العديد من محاكم المملكة.

لن نمل في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من الدعوة إلى التصدي إلى المضاربات ولكل الممارسات التي تؤثر سلبا على القدرة الشرائية، ذلك أن هذه الممارسات تمس وتؤثر على كل المجهودات الحكومية المبذولة لمواجهة التضخم، ولئن كان يعود في جزء كبير منه إلى تقلبات السوق الدولية، إلا أن جانبا منه مازال مرتبط بالمضاربات التي يقوم البعض الذي يسكنه الجشع ولا يرعى الله في مصالح العباد وقوتهم اليومي.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

إلا أنه بقيت لي هذه الدقائق بالضبط، لابد وهاذي خارجة عن الموضوع بطبيعة الحال، نطلب منكم، وهذا وعد أعطيتوه لنا، باش تفك لنا مشكل التحفيظ في إقليم طانطان، بحضور السيدة وزيرة المالية والسيد وزير الفلاحة، بغيناكم الله يكثر خيرك تفكو لنا مشكل التحفيظ اللي خلق لنا مشكل كبير في الاستثمار في الإقليم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لابد في البداية أن أتقدم إلى صاحب الجلالة وكافة الشعب المغربي بأحر التهاني بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يُشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة الشهرية الدستورية، والتي تتناول موضوعاً ذُو أَهمية كَبِيرَة، ألا وهو موضوع تَفعيل وَرش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لتَرْسِيخْ أُسُس الدولة الاجتماعية.

إن إطْلاَق جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتاريخ 29 يوليوز 2020 خُطَّة تَعْمِيم الحماية الاجتماعية يُعْتَبَرُ بِحَقّ ثَوْرة اجتماعية كُبْرَى تَهْدِفُ إلى تَوفير التغطية الصحية والاجتماعية لِشَرائِح واسعة وكَبيرة من المواطنين، واليوم فإننا مُلَزَمُون باحترام آجال تَعْمِيم التغطية الاجتماعية لصالح جَميع المغاربة، خِلال الخَمْس سنوات القادمة، وهو ما شَرعَتْ فيه فِعْلاً الحُكومة من خِلال تَنزيل القانون الإطار 09.21 الُمتَعلق بالحماية الاجتماعية.

وكذا نثمن عاليا تنزيل القانون -إطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نُرحب بالتَّعْبِئَة الحُكومية ونُدَعِّمُها للإسراع في تنفيذ تعميم الحماية الاجتماعية، كما نعمل من أجل توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للعاملين في القطاع الخاص، من خلال:

- نظام التقاعد (CNSS و[6]CIMR)؛
- التعويضات العائلية وإعادة تقييمها؛
- التعويض عن فقدان الشغل.

ولكون أن العُنْصُر البَشَرِي هُو مَرْكَز كُل إصْلاَح، فَلاَبُدَّ من الإشَارة، السيد رئيس الحكومة، على أنه أَصْبَحَ من الضروري الحد من هجرة الأطباء المغاربة إلى دُوَل أُخرى، خُصوصا أن هناك بعض البُلدان التي أصبحت تُقدم إغراءات مهمة.

كما أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وَقَّعَ الاتِفَاقِيَات الإطَار الثَلاَث الأولى المتعلقة بتعميم التغطية الصحية الإجبارية (AMO) لصالح فئة المهنيين والأشخاص العاملين الذين يُمارسون نَشاطًا خاصًا بمناسبة الإطلاق الرسمي لهذا المشروع.

ولتفعيل هذه الاتفاقيات، يجب تنظيم حملات إعلامية واسعة من أجل حث العاملين بالقطاع الفلاحي والمِهَن الحُرَّة للانخراط في منظومة التغطية الصحية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على أتم الاستعداد لتقديم الدعم في تنفيذ ورش تعميم الحماية الاجتماعية، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في عدة قِطَاعَات - على سبيل المثال:

- تَطوير البِنْيَة التَّحْتِية الطبية، من خلال استثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء المستشفيات على المستوى المحلي؛
- تكوين جيل جديد من الأطباء والأطر الطبية المساعدة، من خِلال إنشاء المعاهد في إطار التَّدْبِير الُمفَوَّض؛
- تَسْرِيع رقمنة النِّظَام الصِّحي، وإزالة الطَّابَع المادي للسِّجِلاَّت الطِّبِية على الُمستوى الوطني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نُسَجِّل بِكُل تقدير المجهود المالي الذي قامت به الحكومة من أجل الانْتقال من نِظام المساعدة الطبية ([7]RAMED) إلى نِظام التأمين الإجباري عن المرض (AMO)، بهدف إنشاء نِظام واحد للتغطية الطبية الأساسية، وهو نفس النظام لجميع المواطنين.

هذا الانتقال الذي رصدت له الدولة في قانون المالية لسنة 2023 حوالي 9 مليار درهم.

كما نسجل بارْتِياح الإجْراءات الُمتَعَلقة بإحداث الُمسْتشفيات الجامعية وتَنْزِيل مَسَار العِلاَجَات وتَقْلِيص مُدَّةِ تَكوين الأطباء من 7 إلى 6 سنوات.

ولابد من الإشارة، السيد رئيس الحكومة، على أنه من المرتقب أن تَصِل كُلْفَة برنامج التغطية الصحية الشاملة إلى حَوالي 51 مليار درهم سنويا تَتَحملها إضافة للدولة، الُمقاولات الوطنية والأُجَرَاء.

ولذلك، فإنه أصبح من الضروري على الجميع التَّحلي بالروح الوطنية من أجل إنجاح هذا الورش الكبير، ولم يَعُدْ مَقْبُولا بِأَيِّ حَال من الأَحْوَال أن يَبْقَى القِطاع غَير الُمهَيكَل طَاغيا على المنظومة الاقتصادية الوطنية، هذا

[6] **C**aisse **I**nterprofessionnelle **M**arocaine de **R**etraite.

[7] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale.

القطاع الذي يَتَسَبَّبُ في حِرْمان خَزينة الدولة من إيرَادَات ضَرِيبِية ومُسَاهمات اجتماعية تُقَدَّرُ بحوالي 40 مليار درهم.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب مُلْتَزِمُون، إلى جانب الحكومة وشُرَكائنا الاجتماعيين وكُلِّ القِوَى الحَيَّة بِبلادنا، بالانخراط المَسْؤُول، من أجل إنْجَاح هذا الورش الاجتماعي الهَام، تَحْتَ القِيَادَة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارات والمستشارون،

بداية، باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، فريق المنظمة النقابية المنبثقة من رحم الحركة الوطنية ما يجسد أصالتها داخل الحركة النقابية المحلية والعالمية التي تدافع عن حقوق الطبقة العاملة المغربية وعموم الفئات الشعبية لأجل خدمتهم، لا استخدامهم، فإنها بذلك تبرهن عن استقلالية تنظيمها وقرارها.

بنفس الروح، نسجل بارتياح انعقاد هذه الجلسة العامة الشهرية بحضوركم، السيد الرئيس، لمناقشة موضوع تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدول الاجتماعية.

كما هو معلوم يعد الورش الملكي القاضي بتعميم الحماية الاجتماعية الذي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة من المشاريع المجتمعية الكبرى ببلادنا، نتمنى أن تكون منعطفا حاسما في مسار تحقيق التنمية الاجتماعية والعدالة المجالية.

ومن المؤكد أن التنزيل السليم والنزيه لهذا الورش سيكون له آثارا إيجابية في تحسين ظروف العيش للفئات الهشة، في طليعتها النساء والأشخاص في وضعية إعاقة، وتلك المتواجدة في الهوامش والمناطق القروية والنائية وفي مقدمتهم العمال الزراعيين، صيانة كرامتهم، خاصة في ظل المخاطر الصحية والتقلبات الاقتصادية التي باتت تطبع الساحة الدولية.

وبهذه المناسبة، نعتبر أن الحكومة عند تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية هي مطوقة بمسؤولية وأمانة فرض إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني بالنظر لما يوفره هذا الاختيار من حماية لعموم الطبقة العاملة وصون لحقوقها الدستورية.

إن الاتحاد المغربي للشغل، وفاء منه لبيان التأسيس 20 مارس 1955، ظل ولازال يناضل من أجل تعميم الحماية الاجتماعية لكافة الأجراء باعتبارها جوهر مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية، وإحدى أهم ركائز الدولة الاجتماعية.

ولذلك، عبرت منظمتنا منذ إطلاق هذا الورش عن تثمينها لهذه المبادرة وانخراطها باعتبارها شريكا أساسيا لا محيد عنه في إنجاح تنزيله، لاسيما في شقه المتعلق بتعميم التغطية الصحية، بالنظر لما يعتري المنظومة الصحية من اختلالات، نتمنى ألا تتفاقم أكثر بعد توسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض بـ 22 مليون مستفيد إضافي، ونقل 11 مليون من نظام "راميد" إلى نظام (CNSS).

لقد تأكد اليوم لدى الجميع صحة موقفنا بأن ضمان العيش الكريم لكل المواطنات والمواطنين رهين بِضمان تقاعد يحفظ الكرامة الإنسانية لكل المتقاعدات والمتقاعدين لتحقيق الغايات النبيلة للتضامن بين الفئات والأجيال وتحقيق التماسك الاجتماعي، وهو ما يستوجب إصلاحات حقيقية تضمن الرفاه والعيش الكريم للمتقاعدات والمتقاعدين وذويهم.

واعتبارا لجسامة التضحيات، نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ضرورة توفير كل الشروط لإنجاح هذا الورش، بدءا بإرساء المقاربة التشاركية وفقا للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب من خلال:

أولا، ملاءمة كل التشريعات المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وخاصة الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي والتوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، وتوسيع مهام الضمان الاجتماعي إلى تغطية حوادث الشغل والأمراض المهنية؛

- إلزامية فرض التصريح الكامل بالعاملات والعمال من خلال تجريم التهرب أو التلاعب بالتصريح بالأجراء ووضع جزاءات عقابية سالبة للحرية، فكما الحكومة ترغب فعليها أن ترهب كذلك؛

- العَمَل على مباشرة الإصلاح لمنظومة التعويض عن فقدان الشغل بتحسين خدماتها وصيانة حق الاستفادة منها.

وخلاصة القول، السيد الرئيس، بالنسبة لنا فإن المدخل الرئيسي والأساسي لأي حماية اجتماعية حقيقية أو دولة اجتماعية حقيقية فعلية لا يَمُر إلا عبر الاعتراف الفعلي والحقيقي في أرض الواقع للطبقة العاملة في حَقِّها الكوني في ممارسة الحرية النقابية، الحق في التنظيم، الحق في الولوج إلى الاتفاقية الجماعية بعد الحق في التفاوض.

إن كنا، السيد رئيس الحكومة، لا نشك لحظة واحدة في إيمانكم به، فإن بعض الوزراء منهم الحاضرين معكم ومنهم من انسحبوا من الجلسة، لا يؤمنون به، السيد الرئيس.

فلا حماية اجتماعية للعاملات والعمال وعموم الأجراء دون صيانة حُقُوقِهم الاقتصادية والاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركته.

السيد الرئيس:

شكرا الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نهنئ جلالة الملك والشعب المغربي بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة.

أشكركم على تفضلكم بمناقشة هذا الموضوع الهام الحيوي والجوهري الذي يعتبر من بين الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقته جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والذي لا محالة سيحقق ثورة اجتماعية حقيقية، هذا الورش الذي يهدف بالأساس إلى تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر، وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنات والمواطنين، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل وتوسيع نظام التقاعد، هذا بما يتماشى ومنطوق المادة 31 من الدستور والتي تنص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة.

السيد الرئيس الحكومة،

يتضح جليا أن الحكومة عازمة على تحقيق إصلاحات هيكلية تجسيدا للرؤية المولوية السامية في جميع القطاعات، خاصة الاجتماعية رغم الظروف الصعبة والمحيط العالمي الاقتصادي والسياسي غير المناسب، مركزة بذلك على استكمال بناء منظومة قوية توفر الحماية الاجتماعية لفئات واسعة، وتكون قادرة على الحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما عن الفئات الأكثر هشاشة من قبيل تلك التي ترتبت عن تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وهو تجاوب لا يمكننا إلا أن نقول عنه أنه تجاوب نابع عن إرادة حقيقية للحكومة من أجل النهوض بالعنصر البشري، وبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والمجالية التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يصبو إليها منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، إلا أنه وجب اليوم أكثر مما مضى أن نعمل من أجل تكثيف الجهود والانخراط جميعا، مؤسسات، إدارات، وكافة الجهات الفاعلة المعنية، من أجل تحقيق المرتكزات التي حددها القانون- إطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية والمتمثلة بالأساس في:

- أولا توسيع التغطية الصحية الإجبارية والتي حددها القانون لاستكمال إجراءاتها نهاية سنة 2022 كسقف زمني؛

- ثانيا، تعميم التعويضات العائلة التي يستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛

- ثالثا، توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد من خلال دمج حوالي 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر حاليا على أي تغطية متعلقة بالتقاعد؛

- رابعا، تعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار.

صراحة، نحن أمام ورش بجدول زمني دقيق للغاية وموعد نهائي لتعميم جميع أبعاده.

ولذا وجب، السيد رئيس الحكومة، أن تكون التعبئة شاملة والاستعانة بكافة القوى الحية لتوفير جميع الأدوات الرئيسية التي ستمكننا من تحقيق تعميم الحماية الاجتماعية، خاصة السجل الاجتماعي الموحد الذي يعتبر لبنة أولى لهذا المشروع، والذي يستهدف الأشخاص المحتاجين كخطوة عملية مهمة لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، كما يجب التركيز على الموارد المالية والتي ستوفر الأداء المسبق للاشتراكات من طرف الدولة لفائدة الأشخاص المعنيين، لأنها بمثابة صمام الأمان والآلية الوحيدة لتحقيق مبدأ التضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، حيث وأنه حسب المعطيات المتوفرة لدينا أن هذا الورش المجتمعي يتطلب تخصيص مبلغ إجمالي سنوي بـ 51 مليار درهم في أفق سنة 2025، منها 23 مليار درهم ممولة من الميزانية العامة للدولة، لذا وجب التركيز على باقي الموارد من العائدات الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية، الموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة، الهبات والوصايا.

ومن جهة أخرى ولمواجهة الطلب الذي سيتزايد بوثيرة مرتفعة على الخدمات الصحية، وجب تعزيز إمكانيات وقدرات منظومة التربية الوطنية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد المنسق.

أعطي الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السلام عليكم.

أسكاس أماينو إيغودان سالمانت الهنا لكل مغربي.

السيد رئيس الحكومة،

إن تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية ببلادنا يبدأ بالعمل على تكريس هذا الحق بالشكل الذي يتوافق واتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العاملة بهذا الخصوص.

وعلى هذا الأساس، يقع على عاتق الدولة مسؤولية إعمال هذا الحق، وهو الموقف الذي عبرت عنه مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون- إطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، من خلال التعديل الذي تقدمت به، لكن الحكومة لم تتفاعل معه بالإيجاب.

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من الجهود التي بذلت من أجل وضع الإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بالحماية الاجتماعية، فإن وقعه وأثره على أرض الواقع يظل جد متواضع، وذلك لعدم فعلية القوانين التي تصدر بدون أن تعرف طريقها إلى التطبيق، علاوة على كون الرؤية الحكومية لإصلاح هذا القطاع الاجتماعي ارتكزت بالأساس على مقاربة اقتصادية محضة، تبحث عن التمويل وتراعي بالأساس التوازنات المالية للأنظمة، في غياب تام لسياسة عمومية تعطي مكانة خاصة للتماسك الاجتماعي وتعالج المسألة الاجتماعية في شموليتها.

السيد رئيس الحكومة،

إن تعميم التغطية الصحية والاجتماعية ليس مجرد خطابات وإعلانات تسويقية، وإنما تعميمه مرتبط بالتدابير المتخذة لإنجاحه ومدى ضمان الحكومة لاستفادة لجميع المواطنات والمواطنين بهذا الحق.

ومن هنا نتساءل كيف يمكن تعميم هذا الورش في ظل:

- ضعف مؤشرات التأطير الصحي؛
- التوزيع غير العادل للعرض الصحي، وكذا التفاوتات العميقة في الولوج إلى العلاج حسب المستوى الاجتماعي؛
- ضعف البنية التحتية وتقادم التجهيزات الطبية في العديد من المستشفيات التي لا تواكب التطور الطبي والتقني، ناهيك عن ارتفاع أثمنة الأدوية وتكاليف العلاج، حيث ترفض الحكومة دائما مقترح (CDT[8]) بخصوص حذف الضريبة على الأدوية؛
- النقص الحاد في الأطر الصحية والتباين الحاصل في توزيعها بين جهات وأقاليم المملكة؛
- ارتفاع نسبة هجرة الأطر الصحية إلى الخارج والاستقالة من الوظيفة العمومية؛
- عدم إعطاء الأولوية لتأهيل قطاع الصحة العمومية، وتراهنون على سراب القطاع الخاص الذي لن ينحو إلا ضد اتجاه الدولة الاجتماعية، بل إنكم تشجعونه من خلال تدابير على حساب القطاع الصحي العمومي والأساسي، والذي لم يجد المغاربة غيره لإسعافهم وإنقاذ حياتهم، بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي.

إلا أنه يتبين من خلال توجهات الحكومة أنكم نسيتم أو تناسيتم الدروس البليغة لأستاذ كورونا، ولازلتم مصرون على التنصل من مسؤوليتكم، حيث تم رصد ميزانية ضعيفة لهذا القطاع الهام، والتي تبقى دون الحد الأدنى لما توصي به منظمة الصحة العالمية.

السيد رئيس الحكومة،

لا نلمس من خلال التدابير التي تقومون بها أنكم فعلا تريدون بناء الدولة الاجتماعية، التي نطمح إليها وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث هناك مؤشرات توحي بتعميق سياسة التخلي من خلال السجل الاجتماعي الموحد، الذي يشكل إطارا مرنا لتجاوز فكرة الدولة الاجتماعية، وحصر الدعم العمومي ضمن تدابير تقنية قد ينجم عنها تضييق عدد المستفيدين من البرامج الاجتماعية، مقابل تفكيك صندوق المقاصة.

السيد رئيس الحكومة،

اعتمدتم منظومة صحية مختلطة، تتسم بوجود قطاعين عمومي وخاص لتوفير العلاجات وبتمويل قائم على المساهمات وبالميزانية على حد سواء، وهو ما يزيح عن الصحة طبيعتها كخدمة عمومية ويسمها بمنطق الربح ويسعى إلى تسليعها، ويتبين أن الحكومة من خلال الترسانة القانونية التي أصدرتها مصرة على نفس هذا النهج، الذي لا يتلاءم وشعار الدولة الاجتماعية الذي ترفعه.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، نطالب بتحمل الدولة لمسؤوليتها كاملة لضمان ولوج كافة المواطنات والمواطنين للخدمات الصحية وللعلاجات الاستشفائية وتطوير وتحسين العرض الاستشفاء العمومي ووضع إطار قانوني خاص بالمصحات الخاصة، يؤكد بالدرجة الأولى على إلزامية التحمل الفوري للمرضى من قبل المصحات الخاصة في الحالات المستعجلة، بالإضافة إلى مقتضيات أخرى تهم شفافية المعاملات وأخلاقيات مزاولة المهنة.

كما ندعو الحكومة إلى إيداع وثائق المصادقة على الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالضمان الاجتماعي لدى منظمة العمل الدولية.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد محمد بن فقيه:</u>

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

أسكاس أماينو، أسكاس إيغودان، إذ يناير نالخير ذالبركة إن شاء الله.

بطبيعة الحال، احنا اليوم تنتكلمو على واحد مشروع اللي هو مشروع

[8] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

طبعا ملكي، مشروع مجتمعي، مشروع المسؤولية فيه ديالنا جميع أفراد وجماعات، مؤسسات وقطاع خاص، مشروع طبعا له أولوية، وعندو أولوية وطنية، ربما سيأتي في المرحلة الثانية بعد الأولوية ديال القضية الوطنية.

مشروع تؤطره التوجيهات الملكية السامية، يحكمه دستور 2011، له أهداف أساسية ومرتكزات أساسية.

السيد رئيس الحكومة،

تكلمتو على واحد من المرتكزات، ولكن القضية ديال الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة ما تكلمتوش عليها، الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة، الحماية من المخاطر المرتبطة بفقدان الشغل.

الحقيقة، احنا اليوم ما عرفتش، أنا عندي واحد الملاحظة فالقضية ديال المساءلة اليوم، كيبان لي فالتقدير ديالنا بأن هاذ المساءلة اليوم سابقة لأوانها، لأن هاذ المشروع يالاه فالبداية ديالو، وبطبيعة الحال ما يمكن إلا أن نثمن المجهود اللي كيتدار، مجهود كبير جدا كيتدار اليوم فهاذ الملف وفهاذ الورش هذا.

وهنا غنشكر، واسمحو لي غادي نشكر السيد وزير الصحة، البروفسور خالد آيت طالب على هاذ المشاريع ولا هاذ القوانين.

كذلك، كنشكر كما قلتو، السيد رئيس الحكومة، الوزارة ديال المالية فشخص السيدة وزيرة المالية، والسيد المكلف بالميزانية، والسيد الوزير المكلف بالميزانية، وكنشكر كذلك وزارة الداخلية.

ولكن، بغيت غير نسجل واحد القضية ديال أن هذاك الملف الاجتماعي، ديال السجل الاجتماعي والملف ديال الإحصاء ديال السكان، خصنا نردو منهم البال عاود ثاني باش ما نطيحوش فالإشكالات اللي كنا كنطيحو فيها، باش اللي كيستحق شي حاجة ياخذها.

أنا هاذ البرنامج وهاذ المشروع عندو واحد التركيبة زمنية وعندو واحد الجدولة زمنية وعندو آليات ديال التنفيذ وديال التتبع، تكلمتو عليها، السيد رئيس الحكومة، بلا ما نرجعو لها.

ولكن بغينا نقولو اليوم، واحد المسألة، هنا بحال إلا وقع وحد الشوية ديال الخلط ما بين المؤشرات وما بين الأهداف، هنا كنهضرو على المؤشرات كأنها هي الأهداف، احنا راه ماشي الهدف ديالنا هو نوصلو لـ 22 مليون ولا 30 مليون.. لا.

الهدف ديالنا ماشي هو أنه نسجلو ذوك الناس فالسجالات، ماشي الهدف ديالنا أن هاذوك الناس تكون عندهم مسجلين فالتأمين الإجباري، لا، خص يلقاو واحد البنية ديال الاستقبال اللي قادرة على أنها تستقبلهم في ظروف صحية جيدة وتوفر لهم.. يتعالجو فالمكان المناسب وفالوقت المناسب وبالعلاج المناسب، وهاذ الشي ما يمكنش يتأتى بدون الرجوع طبعا إلى العنصر البشري، لأن هاذي وخا نوفرو المستشفيات اللي بغينا، إلا ما ردناش البال للعنصر البشري، خصوصا أنا نقولها بكل صراحة، راه كان هاذوك الناس محدوري الحقوق، الأطباء كانوا محدورين، راه ما يمكن أستاذ جامعي، قائد، هذاك يتخلص ديما أكثر من الطبيب، علاش؟ وهذا كيقرا المسار ديالو طويل.

ثم ثاني كاين واحد المسألة بالنسبة للفئات ديال الأطباء، الطبيب يدوز معاك 8 سنين بغا يمشي الله يعاونو طلق ليه يمشي فحالتو يخدم في بلاصة أخرى، ما يمكنش لنا اليوم ننافسو، راه ماشي الإشكال ديال واش غادي تعطيه 10 آلاف ولا 20 ألف درهم، وخا تعطيها ليه راه ما تقدرش اليوم تنافس، والسيد الوزير فالأسبوع الفارط تكلم على أستراليا اللي كياخذو 10 ديال المرات اللي كياخدو عندنا هنا، معنى راه ماشي التحفيز، غير الناس خصهم يلقاو واحد الظرفية اللي هي تكون مناسبة باش يقدرو يتعالجو.

فالأخير، السيد الرئيس، أنا غنهضر على واحد المسألة ديال النية، أنا عارف بأن النوايا صادقة، ولكن ما فيها باس نجددو النية ديالنا، والحمد لله بالنية وتنقولها ونأكد عليها، بالنية والعمل راه حققنا المعجزات فهاذ المونديال ديال قطر.

لذلك، نقول ونؤكد مرة أخرى على أنه خصنا هاذ النية، لأن هاذيك الكرة بغيناها إذا ضربات فالبارة ديال هاذ المشروع تنجح، لأن هاذ المشروع، هاذ مشروع اللي تحت الرئاسة خصو ينجح، ما خصوش يفشل، وما عندو إلا الحق فاش ينجح، علاش؟ لأنه هذا مشروع ديالنا كاملين.

"إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ".

وشكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشارة لبنى علوي.

تفضلي السيدة المستشارة.

<u>المستشارة السيدة لبنى علوي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ونذكر في هذا السياق بتقرير اللجنة الموضوعاتية حول الأمن الصحي التي شكلها المجلس السنة الماضية وندعوكم بهذه المناسبة إلى تفعيل توصياتها.

وبالعودة إلى الجزء الأول من المحور المتعلق بالحماية الاجتماعية مدى الحياة في البرنامج الحكومي، نجده نص على 3 مقتضيات مهمة تتعلق بـ :

- تعميم الحماية الاجتماعية؛
- إحداث الدخل الاجتماعي للتماسك وكرامة الأسر المغربية؛

- ورعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطن.

وبالتالي نتساءل، السيد رئيس الحكومة، عن السبب وراء عدم تضمين المقتضى المتعلق بإحداث الدخل الاجتماعي للتماسك وكرامة الأسر المغربية ضمن محور هذه الجلسة؟

وهل يتعلق الأمر بالإحراج الذي تشعر به الحكومة بسبب التنصل من التزام سابق يتعلق بمدخول الكرامة لفائدة المسنين الذي وعدتم به وحددتم وقتا مضبوطا للشروع في تنزيله؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الاهتمام بالقطاع الصحي أصبح ضمن أولويات الحكومات، فالأمن الصحي هو المدخل الأساسي لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، غير أنه وجب التنبيه إلى أننا لا زلنا بعيدين عن تحقيق الحد الأدنى الذي تفرضه منظمة الصحة العالمية لقطاع الصحة وهو 10% من الميزانية العامة.

ومن هنا ننبه إلى الخلط المتعمد أحيانا بين مفاهيم مختلفة، فالدولة الاجتماعية ليست هي الحماية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية لا يمكن تلخيصها في التغطية الصحية فقط، ولذلك فإن الحماية الاجتماعية مجرد مظهر من مظاهر الدولة الاجتماعية، ونحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتبر أن هذا من أهم الأوراش الوطنية والإستراتيجيات الكبرى بالمغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن منطلق حرصنا على النهوض بورش التغطية الصحية والاجتماعية، ندعو إلى توفير الاعتمادات المالية الضرورية اللازمة لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، تقدمنا خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023 بتعديل يروم إلى فرض ضرائب على الأرباح غير المتوقعة لبعض الشركات، مثل شركات المحروقات، من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية، بالإضافة إلى محاربة الفساد الذي يكلف خزينة الدولة أكثر من 50 مليار درهم سنويا، دعم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لضمان ديمومته وتمكينه من الموارد والوسائل من أجل استيعاب الفئات الجديدة (les ramedistes) الذي بالمناسبة لن يعفيكم من تأهيل المستشفيات بالموارد البشرية والمالية لكي لا ندفعهم إلى اللجوء إلى القطاع الخاص الذي سيكونون مضطرين فيه للأداء قبل العلاج.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب على مداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفاعلا مع التدخلات ديالكم، بغيت نوضح بعض الأمور، كما كتعرفو واش التعميم ديال التغطية الصحية هو واحد من مقومات الدولة الاجتماعية؟ وهذا الورش قبل ما يكون برنامج حزبي أو حكومي أو سياسة عمومية أو تدبير قطاعي، هو أولا ورش ملكي بامتياز.

هو كذلك محط ديال إجماع وطني بين كافة المكونات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ديال الشعب المغربي، هو جزء من التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة اللي كتجاوز الزمن الانتخابي وتسمو على الحسابات السياسية الآنية والضيقة.

وفي السنة هاذي اللي ودعنا قبل أيام، بلدنا عرفت العديد من التحديات، كنا كنتكلمو على سنة ديال الجفاف، اللي ما عمر المغرب ما عرف بحالها هاذي 40 سنة.

إضافة إلى التطور المهول ديال الأسعار عالميا، خاصة أسعار الطاقة، ومختلف المواد الأولية المستوردة، بفعل الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة لانعكاسات أزمة كوفيد التي أثرت بشكل واضح على الأداء الاقتصادي.

والحمد لله، ورغم كل هذه الإكراهات بلدنا حافظت على توازناتها الماكرو اقتصادية.

سنة 2022 فعلا كانت سنة صعيبة بكل المقاييس، إلا أن الشهر الأخير في هذه السنة الحمد لله عشنا بعض (les événements) اللي كانو إيجابيين وفرحونا، منهم راه تكلم عليه الأخ المستشار قبيلة الفريق الوطني اللي حقق إنجاز غير مسبوق عربيا وإفريقيا في كأس العالم، وهاذ الشي خلانا غادي تكون مصدر فخر ديالنا ولوليداتنا في السنوات المقبلة.

الفرحة الثانية الحمد لله اللي كانت أنه كانت تساقطات الأمطار اللي جات بوفرة واللي خرجاتنا من واحد التخوف اللي كبير كنا كنعيشوه، ولكن باقي الأمل، ونتمناو أمطار الله، أمطار الخير تكون أكثر وأكثر في الشهور المقبلة باش تكون سنة فلاحية متميزة إن شاء الله.

وكذلك، الفرحة الثالثة اللي احنا في هذه الظرفية اللي صعيبة، اللي يمكن لنا نقولوها بأن فـ (le 1 décembre)، كان (le rendez-vous) باش (les ramedistes) يدوزو من واحد المرحلة لواحد المرحلة أخرى ديال (l'assurance maladie obligatoire) هذه دازت سكوتية، ولكن راه عندها واحد (l'impact) على المواطن اللي هو جد مهم والمواطن هو كيعرف هاذ الشي هذا كلو.

احنا عارفين بأنه من نهار تعينت هذه الحكومة، قلنا بأن احنا ملتزمين بالأجندة الملكية في تنزيل هذا الورش الملكي، هذا ورش كبير، يعني أنا قلت لكم بأنه كاين تقريبا بين (les textes)، واحد 29 (textes) بين (les

(décrets وبين (les lois) وبين هاذ الشي اللي تعمل باش نتزلو الورش ديال (l'assurance maladie obligatoire).

والعمل الكبير اللي قامت به.. ما يمكنشاي نقولو ما تعمل حتى حاجة في هذا سميتو.. وهذا مشروع كبير تنزل وتنزل بواحد الكيفية اللي كانت معقولة وكانت الشفافية وكان الكلام وكتشوفو حتى المواطنين يعني التجاوب اللي كان معه هو تجاوب كبير، لأنه احنا ما لقينا إلا 8000 فرد اللي هوما العدول والقابلات والمهندسين المعماريين هوما اللي كانو تقيدو، الشي الآخر ما كان عندو لا (texte) لا حتى شي حاجة عاد وجدناهم.

يعني درنا واحد الخدمة اللي هي كبيرة، أنك تمشي تقلب على الناس اللي خصهم يتقيدو واللي خصهم يتسجلو، والحمد لله، أنه ملي تنشوف واحد العدد ديال، يعني، دزنا اليوم من الولوج ديال، كنا في 42% ديال (les gens) اللي هوما (couverts)، اليوم تقريبا وصلنا إلى 100% وهذا إنجاز، أنا بالنسبة لي، إنجاز كبير وإنجاز عظيم ديال (la mise en œuvre) ديال التطبيق ديال هذا اسميتو..

من بعد نقدر نقول لكم بأنه، دبا فهاذ الشي اللي جاي، إن شاء الله، ديال (l'AMO) ديال التضامن، يعني أولا خاص الناس تعرف بأنه هاذ الناس اللي في الحرف، اللي في (l'AMO) التضامن يعني اللي كان في "راميد" راه في "راميد"، غنرجع ليه غنتكلم عليه من بعد، ولكن اللي ما كاينش في هاذ (la catégories) راه كاين في شي واحدة من (les catégories) الآخرين، إما عنده حرفة إما (commerçant) إما فلاح إما، إما..

(Donc) هاذ الناس خصهم يتسجلو اللي باقي ما تسجلش خصو يتسجل، ولكن اللي تسجل خصو يساهم، لأنه هاذي راه مساهمة وفيها واحد التضامن، وهاذ الشي راه خص الناس تفهم، وما غاديش يتسنى حتى يكون مريض عاد يقول أنا غادي نساهم (c'est trop tard)، اللي غادي يكون مريض (c'est trop tard)، لأنه المنظومة كيفاش عاملة، بأنه هذاك السيد اللي مريض راه تيخلص عليه شي واد آخر اللي صحيح، باش هذاك اللي صحيح وغادي يولي مريض شي نهار لا قدر الله، راه حتى هو غادي يعاود يخلص عليه هذاك اللي تشافى واللي ولى صحيح.

(Donc)، هذا هو النظام ديال (la solidarité)، فلهذا أنا تنقول 2 الحوايج، الناس اللي باقي ما تسجلوش و(les infrastructures) ديال التسجيل راه كاينين، كاين الأنترنيت، كاين (les agences)، راه تكلمت عليهم، كلشي مسهل من عند (la CNSS) من عند الناس ديال الوزارات اللي هي معنية اللي عملت (les moyens) كذلك باش تعاون الناس، (donc) الناس خصها تسجل، واللي تسجل راه ما كافيش، يعني راه خصو يساهم وخصو يساهم.

احنا تنشوفو في المساهمة كذلك أنه لا يعقل، لأن خصنا التوازنات، لا يعقل أنه هذاك الشغيل اللي عنده (SMIG[9]) أو لا هذا وتيخلص 300 درهم يعني في الشهر وواحد آخر مخبي في "راميد" وتيربح 10.000 أو لا 20.000 درهم وتيخلص باش تخلص عليه الدولة 150 درهم أو لا 200 درهم، راه خصنا يعني (de toute façons) يعني هاذ المنظومة الجديدة غادي تبين، لأنه هاذ الشي راه جاء في واحد العدد ديال التقريرات بأنه "راميد" يعني كاين بعض المسائل اللي هي ماشي موضوعية، وهاذ الشي غادي يبان.

اللي هو في المستوى وخصو يعني أنه الدولة غادي تساهم عليه هم الكثير، وكاين واحد العدد اللي باقيين على برا ما دخلوش لـ "راميد" اللي حتى هم يستاهلو، خصهم هوما يدخلو، ولكن اللي هو يعني غير سالت للداخل، راه من الأحسن أنه يخرج بوحدو، لأن ماشي بلاصتو هاذيك تماك، خصو يمشي يعني لواحد المنظومة اللي هي موجودة، وهاذ الشي كلو باش نحافظو على واحد التوازن، لأن هاذ المنظومة فيها واحد التوازن، خصك تخلص، خص كلشي يخلص باش واحد يقدر يداوى.

(En plus)، كل واحد خصو يخلص على حسب المدخول ديالو، واللي ما عندوش الدولة تتخلص عليه، واحنا غاديين في المنظومة، إلى مشات شي حاجة فلتات من هاذ المنظومة راه المنظومة كلها غادي (déséquilibré) وواحد النهار (le système) ما غاديش يخدم، واحنا غادي نوقفو عليه، إن شاء الله، باش يبقى خدام وباش يزيد للأمام.

ودابا ملي نجيو مثلا كاين بعض (les performances) اللي كاينين، بحال دبا المقاولين الذاتيين وصلو إلى 100% من نسبة الأداء، مسجلين وتيخلصو 100% تيخلصو (les auto entrepreneurs) وكاين بعض المهنيين آخرين، بحال دابا المرشدين السياحيين وصلو لـ 87% الناس اللي كيخلصو، زعما (on a avancé).

كاين التجار (les commerçants) الخاضعين للمساهمة المهنية الموحدة وصلو لـ 77%، (donc) احنا كنمشيو للأمام، ولكن كاين بعض القطاعات اللي باقي فيها (le retard) واللي خصها تشتغل باش تدخل فهاذ المنظومة، هاذي راه منظومة وطنية بحال ذيك الشي ديال (l'équipe de foot) راه فريق وحد المغرب كلو، راه خص كلشي يساهم بالطريقة ديالو باش نقدرو كلشي يلقى الحل للإشكاليات اللي مطروحة فالميدان ديال الصحة.

النجاح الجماعي كيحتاج للعمل كمنظومة متماسكة، (donc) خص التماسك باش يكون واحد النجاح اللي هو نجاح جماعي.

مثلا، نعطيكم بعض الأمثلة، دابا هذا شيفور ديال الطاكسي، هاذو (c'est l'un des cas) اللي جاو، شيفور ديال الطاكسي كيخلص تقريبا 180 درهم فالشهر، 6 دراهم فالنهار وقعت ليه آفات، عندو (une

[9] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie.

(opérationوهاذ (l'opération) كتقام يعني بـ 43 ألف درهم، اخذا فيها تقريبا 94%، 41 ألف درهم، خلص 180 درهم شهريا، ولكن ملي جاه الآفات، الدولة أو لا (le système) يعني (la protection sociale) اعطاه 43 ألف درهم، فهاذ الشي فاش يعني باش يتداوى، (donc) هاذ الشي فاش خصنا نخممو لينا ولعائلتنا ولولادنا ولأولاد أولادنا، باش نقدمو لهم واحد الصحة، وإلى كانت الصحة سليمة للجميع، واحنا متفقين مع الإخوان بأنه (les hôpitaux) ديالنا وبأن خص استثمارات، ولكن هاذ الشي ما تقولوش ما كاينش، احنا كنقولو غادي نعملو 8 مليار ديال الاستثمارات بلا المستشفى ديال الرباط (CHU[10])، 8 مليار فسنتين ديال الاستثمارات اللي زايدة على الحساب، هاذ الشي راه ما عمرو ما كان، إلى كنتو فالمجالس السابقة أو كانت عندكم تجربة، غادي تشوفو بأن هاذ الشي راه ما عمرو ما كان وبأن كاين هاذ (la volonté) ديال (la mise à niveau) ديال (les centres dispensaires)وديال (les hôpitaux provinciaux et régionaux) الجهويين، وكذلك (la construction) ديال (CHU) و(les équipements et le matériel).

غيبقاو لنا الموارد البشرية هو أهم تحدي، وإشكالية هي فالحقيقة اللي هي كبيرة، عملنا اتفاق مع السيد وزير التعليم العالي مشى، حتى هو مشكور قبيلة ما ذكرتوشاي، فالشكر ديالي لأن عمل معنا مجهود كبير فهاذ الشي ديال (la formation des médecins)، (donc) خص يدخلو واحد العدد أكثر ديال الطلبة اللي غادي يتعلمو، خصنا نوجدو (les CHU) دغيا باش نزيدو فـ (la base) ديال الناس اللي كتتعلم، ونوجدو راسنا باش نوصلو ماشي غير (au niveau des médecins)، ولكن حتى الممرضين باش تكون(l'offre sanitaire) ديالنا..

(Donc) هذا برنامج كبير، ولكن دابا احنا فهاذ البرنامج غاديين، الأزمات العالمية كتزاد ومشاكل أخرى كتطرح والناس، احنا داخلين دابا فواحد المنافسة، راه قبيلا تكلم السيد المستشار تيقول بأنه واحد العدد ديال الدول ذاك الشي اللي دارت ديال الزيادات باهظة، التسهيلات ديال (l'immigration) باهظة ومنين تيقلبو؟ تيقلبو على الأطباء اللي كاينين في الدول النامية بحالنا.

هذا دابا تفقير ديال الصحة يعني في الدول النامية وبالعلالي، ماشي معقول، يعني هاذ الدول النامية اللي عندها إمكانيات باش تقري أولادها وتوجدهم وتجي تقول للناس الآخرين كلهم لا، أنتوما ما بغيناكمش، ولكن ما فيها باس احنا أعطيونا شوية ديال الناس اللي خدمو في (la restauration) وأعطيونا الأطباء، (non, c'est leur choix)، ولكن راه حتى احنا راه مضرورين كدولة، يعني أنه اللي يجي شي واحد يقول لك أنا نضرب ليه في 10 ف (salaire) وغادي ناخذو بزز، راه إشكالية.

فلهذا.. ولكن سوف نتعامل بذكاء مع هذه المعضلة اللي هي معضلة كبيرة.

بغيت قبل ما نختم فهذا الورش ديال التغطية الصحية، وأنتم مشكورين على جميع ما جبتو به كأفكار، واللي ناخذوه بعين الاعتبار، أنه لابد، حضرات السيدات والسادة، نعطيكم شوية ديال المعطيات اقتصادية اللي كتبين بأنه رغم الظرفية الصعبة اللي عشناها سنة 2020، تمكننا ولله الحمد أننا نسجلو واحد المجموعة من المؤشرات اللي هي إيجابية اللي بينت أنه كاينة واحد القوة وواحد المناعة ديال الأداء الاقتصادي والنجاعة ديال التدخلات الحكومية، وبالخصوص فيما يخص القطاع ديال الصادرات والقطاع ديال السياحة،(c'est vrai que les importations) طلعو (les valeurs) ديالهم طلعو بزاف، خصوصا في البترول وفي القمح، يعني كانت واحد.. تعطلو عليها هذا، ولكن (vous imaginez) أنه (les exportations) ديالنا أنه يعني ما كانش واحد التنافسية ديال البلاد ديالنا فين غادي نكونو في الفقر.

فالصادرات الوطنية تجاوزت خلال الفترة ما بين يناير ونوفمبر ديال السنة الماضية تقريبا 390 مليار ديال الدرهم، مسجلة ارتفاعا قدره 33% مقارنة مع 2021، اللي كانت 292 مليار، الفوسفاط في هاذ (les augmentations) والمشتقات ديالو طلع بـ 54%، صناعة السيارات طلعت بـ 35%، الفلاحة والصناعة الغذائية طلعت تقريبا بشي 18%،(fin novembre) ، وملي كناخذو دابا الصادرات ديال المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية (produits de la mer et agricole) راكم شفتو (communiqué) اللي خرج أول البارح 80 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار، 20% ديال الزيادة، يعني بكل صراحة زعما واحد الحمد لله، الحمد لله ونشكر الله لأن واحد (la résilience) أنه زعما في السنة اللي فيها، يعني أسوأ سنة اللي جات فهاذ 40 سنة اللي فاتت ديال الجفاف، وأنه قدرنا يعني نخرجو هذه الأرقام فهذا جد إيجابي، رغم السياق الصعب اللي اتسم به الجفاف وقلة التساقطات، ونتمناو على الله مرة أخرى أن الله يكرمنا بالأمطار ديالو.

أما المداخيل ديال الاستثمارات الخارجية المباشرة، حتى لأكتوبر 22 كاينة 32.4 مليار طلعات بـ 33%، وكذلك الصافي ديال تدفق الاستثمارات الخارجية ارتفع بـ 50% ليستقر في 21 مليار ديال الدرهم.

وبالرغم من الانخفاض ديال الناتج الداخلي الفلاحي بواحد القوة كبيرة لأنه السنة كانت صعبة، فمن المنتظر إن شاء الله أنه أولا (la croissance) غادي تكون 1.5% كما هو مرتقب، أنه مجهود كبير تعمل في المالية ديال الدولة، تقريبا 40 مليار ديال الدرهم اللي ما كانت في (budget) اللي زدناها باش نواكبو موالين (transport)، باش نواكبو القمح، باش نواكبو الغاز، نواكبو واحد العدد ديال القطاع السياحي، واحد العدد ديال الإشكاليات اللي طرحت، ورغم هاذ الشي هذا كلو بقينا يعني فـ 5.3% إن شاء الله، اللي

[10] **C**entre **H**ospitalier **U**niversitaire.

غادي يكون ديال (déficit).

(Donc) أقل من ذاك الشي اللي كان (privé) يعني فـ (budget) ديال (la loi de finance) اللي فات واحنا سجلنا 0.6 نقطة، ما يعادل 7 ديال المليار ديال الدرهم ديال (l'économie)، لأن الحمد لله (les recettes) والمداخيل يعني كانو موجودين.

والسياحة كذلك تقريبا 81.7 مليار ديال الدرهم اللي وصلت (fin février) يعني فتنا (à fin février) فتنا العام ديال 2019 (la fin décembre) اللي كان فيه 79 مليار ديال الدرهم، اللي هو أحسن سنة اللي كانت ديال المداخيل ديال السياحة.

هذا شيء إيجابي، مع العلم أنه باقي هنا يعني الشهر ما دخلش، وباقي ما خدمناش شهرين، يعني الشهرين الأولى ديال السنة فاش بدات الحكومة يعني (janvier et février) ما كانش الاشتغال، فهاذو كلها يعني كيظهر لي بأنه نقط جد إيجابية.

المالية ديال الدولة عملات مجهود كبير باش تبقى التوازنات ديال القوة الشرائية، باش تبقى التوازنات عند الاقتصاد، باش تبقى التوازنات عند (les entreprises de construction) تخلص واحد (montant) اللي هو كبير ديال (TVA[11]) هاذ السنة، غادي تجي المناسبة باش نتكلمو عليه، يعني الناس اللي كيشتغلو في ظروف صعبة، مع العلم أنه يعني (la boussole) ما مشاتش، بقينا شادين (le cap)، وعملنا الزيادة للتعليم، وعملنا الزيادة يعني للصحة، وكذلك عملنا برامج تنموية كبيرة اللي كتخص الورش ديال الماء.

فالحمد لله هاذي كيفما قلت هنا، عندكم بأنه الحمد لله بلاد الشرفاء وبلاد البركة، وإن شاء الله نتمناو على الله أمطار الخير، وما غادي يكون غير الخير إن شاء الله فهاذ السنة المقبلة، رغم (les difficultés) اللي كاينين فالعالم.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

شكرا للجميع على مساهمته.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

[11] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.